14 تموز
ثورة الشعب

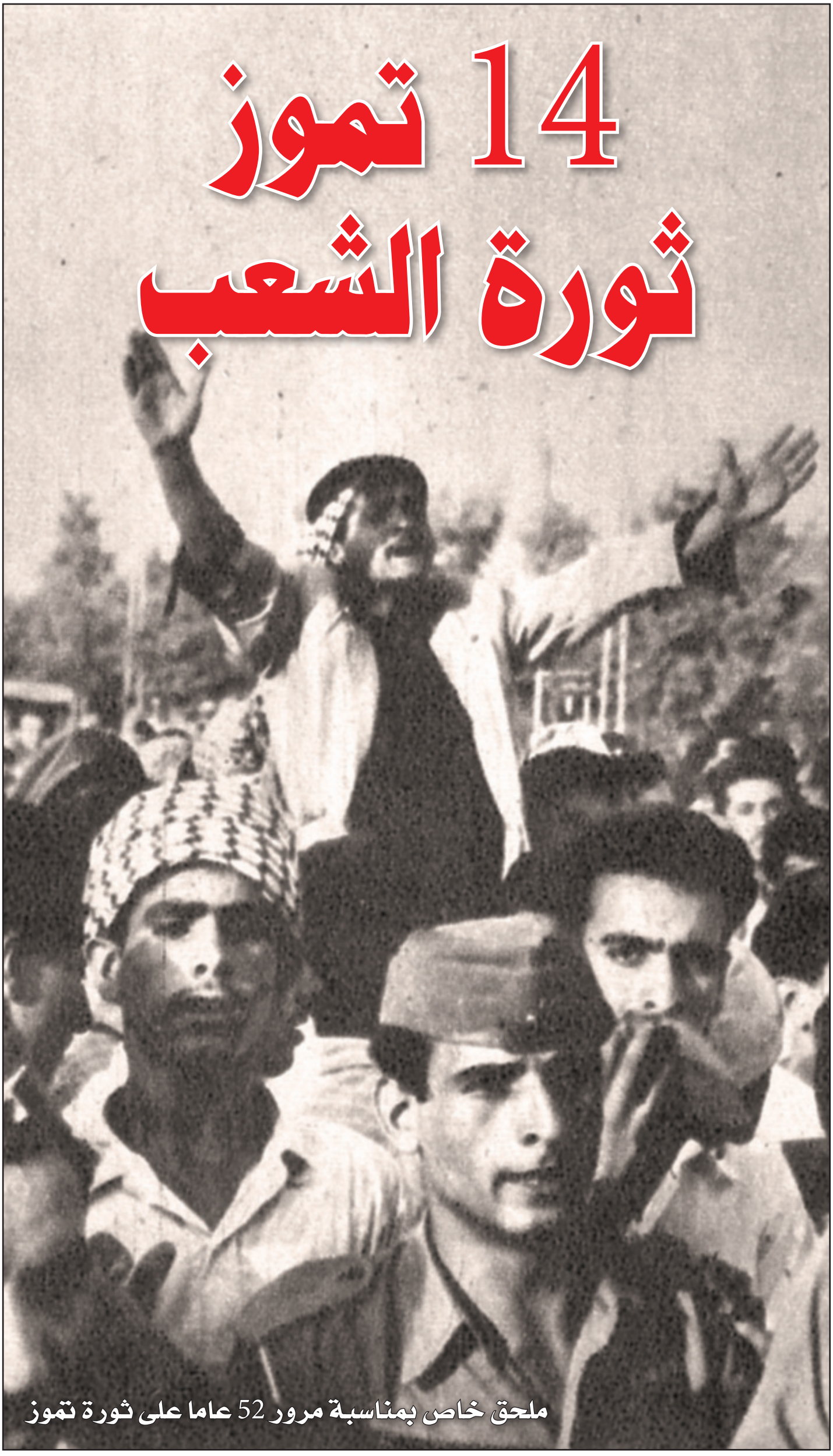

ملحق خاص بمناسبة مرور 52 عاما على ثورة تموز

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

العدد (1845) السنة السابعة
الإثنين (12) تموز 2010

8

القاعدة الاجتماعية لثورة 14 تموز

ثابت حبيب العاني يتذكر ثورة 14 تموز ودور العسكريين الشيوعيين

من الشخصيات العسكرية التي لعبت دوراً في تكوين تشكيلات سياسية مناهضة للحكم الملكي يمكن ان نشير الى عزيز عبدالهادي (مقدم)الذي كتب فهد كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" رداً على سؤاله لدى تواجده في السجن. وكذلك سليم الفخري وغضبان السعد وطه الشيخ احمد وجلال الأوقاتي وحسين خضر الدوري ومحيي عبد الحميد ومير حاج. وكان الشهداء مصطفى خشناو وعزت عزيز وخيرالله عبدالكريم ومحمد محمود القدسي قد إلتحقوا بالحركة الكردية عام 1945 بقيادة البارزاني واعدموا جميعا بعد انهيار جمهورية مهاباد. وقد أثر ذلك على منتسبي القوات المسلحة ومن قاعدة الجيش برز الكثير من نشطاء الجنود وضباط الصف في النشاط السياسي للحزب الشيوعي العراقي كجنود مجهولين ومنهم عمر أليأس والعريف عجيل. ولم يوقف هذا النشاط التهديد بالاعدام وفق المادة (189) التي اصدرها الحكم الملكي لمعاقبة مروجي "المبادئ الهدامة" في القوات المسلحة.

كما برزت شخصيات عسكرية ديمقراطية وقومية على علاقات مباشرة وغير مباشرة بالحزب مثل الزعيم الطيار الركن جلال جعفر الاوقاتي، الزعيم الركن محيي عبدالحميد، الزعيم الركن ناظم الطبقچلي، العقيد الركن عبدالوهاب الشواف، الزعيم الركن داود الجنابي، الزعيم الركن هاشم عبدالجبار، العقيد حسن عبود والعقيد الركن عبدالرضا عبيد والمقدم الركن موسى ابراهيم والعقيد طه سلطان، العقيد سلمان الحصان والعقيد طه البامرني والعقيد فاضل المهداوي والعقيد الركن ماجد محمد امين والعقيد الركن كافي البيوي، العقيد الركن عبدالله سيد احمد، العقيد جلال بالطه، الرئيس الاول فاتح الجباري، الرئيس رسول مجيد، المقدم لطيف حسن والمقدم محمد عبدالغفور والمقدم ابراهيم الغزالي، الرئيس الاول كاظم مرهون والمقدم عدنان الخيال، العقيد وصفي طاهر، المقدم غازي دخيل، العقيد عبدالباقي كاظم، والعقيد الركن مجيد علي، المقدم محمد علي كاظم، المقدم جواد كاظم التعيسي، المقدم كاظم عبدالكريم، المقدم ابراهيم كاظم الموسوي والمقدم عمر الفاروق وغيرهم الكثيرون. كان الاثر المباشر لانتشار الافكار الوطنية وتنظيمات الحزب في الجيش العراقي انه لم يعد ينفذ اوامر الحكومة بضرب التحركات الشعبية او يتلكأ بالاستجابة لتلك الاوامر كما حدث في انتفاضة عام 1952 . كما بادر اخرون الى تشكيل تنظيم اخر سمي بـ"جماعة القسم" وهم من الضباط الشباب الذين بدأوا نشاطهم بدفع "ربع" دينار لكل منهم والقسم بالحفاظ على السر ويقود التنظيم طه الدوري ومن بين افراده خزعل السعدي وخليل ابراهيم العلي واحمد محسن العلي انضموا الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد باستثناء الدوري. وعشية الاعداد لثورة تموز 1958 كان نفوذ الحزب في المؤسسة العسكرية قد بلغ اعلى مستوى له فقد كانت قيادة الحزب على علم بجميع المحاولات التي سبقت الرابع عشر من تموز للاطاحة بالحكم وقد بلغت ست محاولات منها واهمها محاولة العقيد الركن عبدالوهاب الشواف في 11-1958/5/12 حيث اتفق مع ضابط ركن اللواء الخامس عشر تسليم مقاليد اللواء الى الضباط الوطنيين الذي تجمعوا في بيتي عبداللطيف الدراجي وخليل ابراهيم العلي وكان في هذا التجمع نسبة مطلقة للحزب الشيوعي ومؤيديهم وقد اكد ذلك جاسم العزاوي في كتابه "ثورة تموز" (ص103) نقلا عن العقيد الركن محمد مجيد (قومي- اسلامي شارك في مجازر شباط 1963) ما يلي: "تجمع الضباط في مركزين احدهما دار عبداللطيف الدراجي في الكلية العسكرية والاخر دار خليل ابراهيم العلي في "ابو غريب" لقد حضر اكثر من مائة ضابط جاؤوا من مختلف المعسكرات حتى من خارج بغداد وكان اكثرهم يساريين وشيوعيين وبينهم لم نشاهد ولم نسمع بهم طوال المدة التي مضت على التنظيم لابد ان الحزب الشيوعي كان على علم بالحركة وقد اتخذ الاحتياطات كافة للسيطرة عليها بعد التنفيذ وان يزج بكل ما يستطيع من المرتبطين به والمؤيدين له". وفي هذه الفترة شدد الحزب على اعضائه بضرورة جرد اقاربهم واصدقائهم ومعارفهم من العسكريين وارشاد الحزب للوطنيين منهم ضمن خطة واسعة ارتبطت بانتعاش الحياة السياسية في مفاصل الحزب والحركة الوطنية عموماً. واتذكر ان سكرتير الحزب الشهيد سلام عادل وعضو المكتب السياسي عامر عبدالله طلبا الى اعداد لقاء مع جلال الاوقاتي ومحيي عبدالحميد غير ان اللقاء فشل بعد ان رصدت اجهزة السلطة تحرك الرفاق لدى توجههم الى بيتنا وتفرق الرفاق وألقي القبض علي واخذت طريقي الى سجن نقرة السلمان. وفي مجرى الاعداد للثورة كادت تقع الكارثة التي ربما حالت دون قيام الثورة. ففي ليلة 12-1958/7/13 القت السلطة القبض على حكمان فارس احد المسؤولين عن تنظيمات الحزب في المجال العسكري الذي كان ينخرط في عملية الاعداد للثورة وكان حكمان فارس يحمل مواد للطبع في جريدة "حرية الوطن" للجنة الوطنية لإتحاد الضباط والجنود وقد القى القبض في مجرى التحقيق على الرئيس فاضل البياتي المسؤول عن قسم هام من تنظيم الحزب العسكري وعلى حمزة سلمان المرشح للجنة المركزية وكان لصمودهما واحتفاظهما باسرار الثورة اثر في منع افتضاح الحركة التي ستطيح بعد يومين بالحكم الملكي. غير ان هذه الحركة اوقفت تبليغات الشيوعيين

العسكريين وقللت بالنهاية من مساهمة العديد منهم بالثورة في ساعاتها الاولى. غير ان وقائع الثورة سجلت مساهمات مميزة للشيوعيين من الضباط وضباط الصف والجنود في القطعات التي تحركت في الرابع عشر من تموز للاطاحة بالملكية فقد كلف سعيد مطر الى معسكر الرشيد لاعتقال رئيس اركان الجيش رفيق عارف والسيطرة على المعسكر من ضمن وحدة من الضباط وضباط الصف والجنود وتوجه علي شريف ضمن مفرزة عبد اللطيف الدراجي للسيطرة على وزارة الدفاع ومديرية الشرطة العامة ومتصرفية بغداد ومصطفى عبدالله مع مدرسة المشاة في الوشاش التي توجهت الى قصر الرحاب لدعم القوى التي تحاصر القصر ولعب دوراً في السيطرة على القصر وجرح خلال ذلك. وقاد عبدالرزاق غصيبة مفرزة المدرعات من كتيبة صلاح الدين لاسناد القوى التي تحاصر القصر. كما لعب الشيوعيون العسكريون دوراً مهما في احباط محاولات التعرض للثورة واحباطها وخاصة تحرك قائد الفرقة الاولى عمر علي في الديوانية. ويشار هنا الى مبادرات الرئيس الاول كاظم عبدالكريم والرئيس جواد كاظم التعيسي والملازم الاول احسان البياتي. وكذلك الموقف المؤيد الذي ابداه العقيد طه البامرني آمر الحرس الملكي في قصر الرحاب. وما دمنا في الحديث عن دور الشيوعيين من العسكريين في انجاح الثورة، فان الامانة تقتضي الاشارة الى مأثرة الملازم الاول رشاد سعيد آمر مخازن العتاد في منصورية الجبل الذي زود لواء الثورة (اللواء العشرين) بالعتاد سراً ليتوجه الى الاردن عبر العاصمة خلافاً للاوامر المشددة التي تمنع تزويد القطعات التي تمر في بغداد. لقد تشكلت اول لجنة عسكرية مركزية للتنظيم في الحزب الشيوعي العراقي في تموز 1958. فقد ابلغني الشهيد سلام عادل بعد الثورة باربعة ايام بقرار الحزب تكليفي قيادة اللجنة العسكرية التي تكونت من الرئيس فاضل البياتي والرئيس مهدي حميد والملازم المتقاعد عطشان ضيول والملازم الاول جبار خضير (ولا اعرف لماذا جرى استثناؤه فيما بعد ولم يحضر اي اجتماع للجنة). وعقد اول اجتماع في دار بغداد للطباعة والنشر قرب منطقة حافظ القاضي بقلب مدينة بغداد وحضر الاجتماع مشرفاً من المكتب السياسي الشهيد جمال الحيدري وقد نوقشت فيه خطة العمل وبناء تشكيلات الحزب في الوحدات العسكرية وربطها باللجنة. وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب في السادس من ايلول 1958 طرح العمل في صفوف القوات المسلحة واسفرت المناقشات عن صيغة محددة بالاتي: "الاهتمام بالقوات المسلحة والعمل على كسبها للحركة التقدمية- الديمقراطية وجعل الجيش جزءاً من الحركة الديمقراطية للدفاع عن الجمهورية وتطهير صفوفه من الرجعيين والعملاء". وخلال فترة قصيرة من عمر الثورة كانت تنظيمات الحزب العسكرية تغطي جميع وحدات الجيش تقريباً في حين دخلت الثورة طوراً من الخلافات بين قادتها: عبدالكريم قاسم ومعه الشيوعيون والديمقراطيون، وعبدالسلام عارف ومعه البعثيون والقوميون والاسلاميون من جهة ثانية. وفيما حسم الصراع لصالح عبدالكريم قاسم لجأت اولى مجموعة من الموالين لعبدالسلام عارف الى العمل للانقلاب بقيادة احمد حسن البكر في تشرين الاول 1958 كما لجأ عبدالسلام منذ البداية لازاحة عبدالكريم قاسم ولذا جرد من مناصبه. ثم التخطيط الذي سار عليه رفعت الحاج سري حيث كون فريق عمل من ثلاثة من الضباط وهم العقيد الركن عدنان عبدالجليل والعقيد الركن محمد مجيد والرئيس الاول الركن صبحي عبدالحميد للعمل لاغتيال عبدالكريم قاسم في وزارة الدفاع. واذا تعذر ذلك فالتخطيط للقيام بانقلاب عسكري وكان هذا التوجه في شباط 1959 (راجع كتاب حول ثورة 14 تموز للعقيد خليل ابراهيم حسين) ونشط رشيد عالي الكيلاني في تشرين الاول 1958 للقيام بحركة ضد الحكومة وتمرد الشواف في 8/آذار/1959 بحركة ضد عبدالكريم قاسم في الموصل بينما كان الشيوعيون والديمقراطيون في تحالف مع عبدالكريم قاسم رافعين شعار الدفاع عن الجمهورية دون ان يسعوا الى التفكير بالسلطة. ان واحدة من التناقضات التي رافقت ثورة 14 تموز تتمثل في ان القيادات العسكرية العليا بقيت في غالبيتها تحت سيطرة ضباط قوميين فيما قاعدة الجيش من الجنود وضباط الصف والضباط الصغار اكثريتهم الساحقة كانت موالية للحزب الشيوعي العراقي ولعبدالكريم قاسم. فقد كان الزعيم الركن عبدالعزيز العقيلي قائداً للفرقة الاولى والزعيم الركن ناظم الطبقچلي قائداً للفرقة الثانية والعقيد رفعت الحاج سري مديراً للاستخبارات العسكرية، ومعاونه خليل ابراهيم حسين والعقيد الركن عبدالوهاب الشواف آمر حامية الموصل والعقيد الركن فهمي الجراح آمر حامية اربيل واحمد حسن البكر آمر اللواء العشرين والعشرات من الضباط الكبار في المراكز المهمة. وقد شخص رفعت سري هذا التناقض لدى إلحاح الضباط القوميين والاسلاميين عليه للقيام بحركة حين قال: "ان القيام بالثورة التي تطلبونها تضع العراق على الطريق الصحيح ووضع حد لتصرفات الشيوعيين وتصرفات عبدالكريم قاسم قضية تحتاج الى دراسات متأنية لا تقبل الخطأ لان الحزب الشيوعي يسيطر على معظم ضباط الصف والجنود والضباط الصغار الذين اصبحت كلمتهم نافذة وسيطرتهم تامة". (انظر الكتاب الثاني لخليل ابراهيم حسين من مذكراته ص 140). وعلى ذكر خليل حسين الذي تربطني به ذكريات مقاعد الدراسة في متوسطة الكرخ عام 1936-1939 والاعدادية العسكرية عام 1940-1941 والكلية العسكرية 1941-1942 (حيث فصلت من الكلية سياسياً)- فقد ألتقيته بعد 14 تموز 1958 للتهنئة بقيام الثورة وعرفني برفعت الحاج سري ورشيد محسن احد الضباط في مديرية الاستخبارات العسكرية وجرى بيننا حوار حول الوضع في الريف وتحرك الفلاحين للاستيلاء على اراضي الاقطاعيين وابدى رفعت استياءه من ذلك وطلب مني ان يسعى الحزب الشيوعي الى وقف هذه الحركة وتهدئة الوضع وخاصة في لواء الكوت فقلت له ان الحزب الشيوعي ليس في السلطة اولاً، وثانياً ان عبدالسلام عارف هو نفسه يحرض الفلاحين ضد الاقطاعيين في خطبه التهريجية حيث يقول "لا قصور ولا ثلاجات بعد اليوم" وتطور الحوار وطالبت بالحريات الديمقراطية واجازة الاحزاب فكان جواب سري الاصرار على تحريم النشاط الحزبي لعدة سنوات فقلت لماذا قامت الثورة ما الفرق مع العهد المباد الذي حرم الاحزاب وعطل الدستور فقال ان حرية الاحزاب تؤدي الى الاقتتال، وقلت يجب تعزيز جبهة الاتحاد الوطني بضم الحزب الديمقراطي الكردستاني وممثلي القوات المسلحة واعادة صياغة برنامج لتطوير الثورة واي فصيل يخرج على ذلك سوف يكون معزولاً عن الشعب والجماهير تتخلى عنه ولكن سري اصر على رأيه. وفيما برزت اولى الخلافات مع عبدالكريم قاسم إنبرى بعض الضباط الشيوعيين الى المطالبة بابعاد قاسم عن السلطة واستلامها وكان اول من دعا الى ذلك في التنظيم العسكري الرئيس المتقاعد فاتح الجباري الذي عبر عن رأيه بإزاحة عبدالكريم وعبدالسلام عارف بعد الثورة مباشرة حين إلتقاهما وهنأهما بالثورة حيث كانت تربطه بهما ذكريات الزمالة في حرب فلسطين قبل ذلك الوقت بعشر سنوات. وفي اوائل 1959 دعا كل من الرئيس الاول خزعل السعدي والرئيس الاول خليل ابراهيم العلي آمري كتيبة الدبابات الثالثة والرابعة في "أبو غريب" للاطاحة بقاسم بل قاما معا بملابسهما العسكرية بزيارة مكاتب جريدة الحزب اتحاد الشعب والاجتماع برفاق قياديين متخطين مرجعهما الحزبي، مما ترتب على ذلك وصول الخبر للاستخبارات العسكرية التي كانت تراقب مكاتب الجريدة وتم اعتقالهما بامر من عبدالكريم. وكانت المطالبة باستلام السلطة برأيي آنذاك ينطوي على خطورة فضلاً عن انها لا تاخذ بالاعتبار الانجازات التي تحققت في تلك الحقبة في ظل عبدالكريم قاسم وعززت مكانته الشعبية علاوة على اسباب اخرى لا مجال لذكرها. وكانت حركة الشواف في الموصل 8/آذار/1959 قد انهت التوازن داخل الجيش حين شقته الى شطرين الاول مع عبدالكريم قاسم والثاني ضده، والاول يضم الشيوعيين والتقدميين وانصار قاسم، والثاني ضم البعثيين والقوميين والاخوان المسلمين ومن ذوي الولاء الاقطاعي. لقد كانت خطة استخدام القوة الجوية للقضاء على حركة الشواف تعود للزعيم الركن جلال الاوقاتي الذي اقنع عبدالكريم بها وكان السرب الذي قام بالقصف لمقر الشواف بقيادة الرئيس الاول الطيار خالد سارة مرشح الحزب الشيوعي العراقي وكان طيارا ماهرا. ولابد من الاشارة الى ان عبدالوهاب الشواف لم يكن قومي النزعة بل كان اقرب للمجموعة الديمقراطية واليسارية وحتى ناظم الطبقچلي، كان كذلك، ولكن خلافهما مع قاسم وحدة مزاج الشواف دفعهما الى التعاون مع الاخرين (وخاصة ان الحزب الشيوعي إنساق الى جانب عبدالكريم قاسم) اللذان كانا متحمسين للعمل ضد حكم قاسم بتشجيع مباشر من عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة آنذاك. لقد انخرط التنظيم العسكري في قلب الصراع الذي كان يجري في صفوف الحزب وبالتحديد في قيادته حول وجهة التعامل مع عبد الكريم قاسم وتزايدت المطالبة باعداد خطة لازاحة عبدالكريم قاسم الذي يعتقد ان الجيش ملك له وكان هادي هاشم عضو المكتب السياسي آنذاك من اكثر المتحمسين لهذا الاقتراح بوصفه مشرفاً على لجنة التنظيم العسكري التي كنت سكرتيراً لها (وكان هذا بعد الاجتماع الموسع للجنة المركزية في تموز 1959). وبعد حادثة اغتيال عبدالكريم قاسم الفاشلة في 1959/10/7 شعر المكتب السياسي بالحاجة الى تنشيط اللجنة العسكرية واعاد الاتصال بنا بعد ان اهملنا خلال الفترة السابقة. وقمنا بتطهير صفوف التنظيم العسكري من الانتهازيين والوصوليين والقاسميين من الضباط. ومع استمرار التداعيات السياسية الناجمة عن الحملة السياسيةوالقمعية والاعلامية ضد الشيوعيين برزت فكرة السيطرة على السلطة اكثر فاكثر في التنظيم العسكري وتزايدت مع اعلان الحرب ضد الشعب الكردي في عام 1961 وكان من ابرز الداعين الى ذلك الزعيم الركن الطيار جلال الاوقاتي الذي قامت خطته على فكرة الاستيلاء على وزارة الدفاع فالذي يستولي عليها يستولي على السلطة وقال مفصلاً: "لو اصبح عبدالكريم قاسم سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي لازم انزيحه لانه سوف يدمرنا ويدمر نفسه". وقال لدينا القوة الجوية ويتطلب الامر لواء مشاة وسألني هل لدينا مثل هذا؟ اجبته: "لدينا لواء 27 مشاة الموجود في معسكر الوشاش وكان امر ذلك اللواء الزعيم الركن حميد امين وهو قاسمي (شقيق ماجد محمد امين) ولكن هناك رفاقاً على رأس الافواج مثل العقيد الركن عبدالرضا عبيد آمر الفوج الاول والعقيد ابراهيم الجبوري آمر الفوج الثاني والمقدم غازي دخيل آمر الفوج الثالث والمقدم الركن علي خالد ضابط ركن لواء وهناك الكثير من امراء السراياوالفصائل من اعضاء الحزب علاوة على منظمة الجنود وضباط الصف. وواصل الاوقاتي فكرته: "مطلوب حركة جماهيرية او اضرابات او مسيرة نقوم خلالها باعتقال قاسم ونجبره على التوقيع على التنازل ثم نرسله الى احدى الدول الاشتراكية". ومن جانبي قمت بنقل الفكرة التي اقتنعت بها الى سكرتير الحزب سلام عادل في لقاء عقد بآذار 1961 وبعد ثلاث ساعات من النقاش حول الاوضاع العامة وحالة التبرم والاستياء داخل التنظيم الحزبي ازاء سياسة قاسم طلب سلام عادل مني تقديم المقترح مكتوباً معززاً بالاسباب وبجرد قوانا في المؤسسة العسكرية لطرحه على المكتب السياسي في الحزب وكان الجرد الذي قدمته يتضمن المعلومات التالية: × لدينا في الجيش في ذلك الوقت خمسة الاف ضابط منهم خمسمائة ضابط بين ملازم وزعيم منتظم في الخلايا واللجان الحزبية والف ومائتي ضابط اصدقاء متبرعين شهرياً اي قوانا من الضباط 1700 ضابط. × عدد افراد الجنود وضباط الصف في الجيش العراقي آنذاك مائة وعشرة الاف قوانا المنظمة اكثر من ثلاثة الاف عضو (اي نسبة 2 % الى 2.5 %) ومع هذه الاحصائية، قوى الخصم كان في الدرجة الثانية قوة الاخوان المسلمين ثم القوميين ثم البعثيين وفي الاخير القاسميين. ووضعت الخطة التي طرحها في وقتها الشهيد الاوقاتي وقدم التقرير باسم اللجنة العسكرية. في لقائي مع السكرتير سلام عادل وجدته متعاطفاً مع المقترح غير ان الرد الذي جاء من المكتب السياسي المتواجدين في العراق آنذاك (سلام عادل، زكي خيري، عامر عبدالله، محمد ابو العيس، جورج تلو، عزيز محمد وعبدالسلام الناصري. ومرشح المكتب السياسي عزيز الشيخ). في شهر حزيران 1961 كان مخيباً للامال ويتضمن نقداً لاذعاً للجنة العسكرية التي قيل انها تستهين بالجماهير ويذكر بان السلطة القائمة وطنية ويحذر من "المغامرة" وبعد اسبوع من الرد طلب الي الاستعداد لمغادرة العراق الى الدراسة في الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك الوقت اخذت الاحداث تجري متسارعة الى نقطة الانفجار حيث اتى انقلاب شباط الدموي عام 1963 على حكم عبدالكريم قاسم وطحن بعجلاته ارواح اشرف ابناء الشعب العراقي. وتحمل الشيوعيون العراقيون قسطهم الكبير من ضريبة الهزيمة امام الانقلابيين الانتقاميين مما اعاد الى الاذهان ما قاله الشهيد جلال الاوقاتي من ان قاسم سوف يدمرنا ويدمر نفسه.

عن كتاب الحزب الشيوعي .. السلطة والقوات المسلحة
تاليف ثابت حبيب العاني

صبيح صادق

غارثيا غوميث شيخ المستشرقين الإسبان شاهدُ على ثورة بغداد 1958

شاءت المصادفات أن يصل المستشرق إميليو غارثيا غوميث إلى بغداد، باعتباره سفيراً لإسبانيا يوم 13 يوليو 1958، أي قبل يوم من اندلاع الثورة في العراق. وإميليو غارثيا غوميث المولود عام 1905، والمتوفى عام 1996 هو أحد أبرز المستشرقين الإسبان في العصر الحديث، وله العديد من المؤلفات حول الأدب والتاريخ العربيين قديمًا وحديثًا، وترجم الكثير من النصوص العربية إلى اللغة الإسبانية، منها مثلا تحقيق وترجمة كتاب «رايات المبرزين» لابن سعيد المغربي، وكذا ترجمة كتاب «طوق الحمامة» لابن حزم، ورسالة الشقندي في فضل أهل الأندلس، الواردة في كتاب «نفح الطيب للمقري» (ج3، ص ص186 - 222 طبعة إحسان عباس) و«الأيام» لطه حسين، كما ترجم أيضًا إلى اللغة الإسبانية شعر العديد من الشعراء الأندلسيين مثل ابن الزقاق وابن زمرك.

كتب غارثيا غوميث بحوثًا مهمة حول قصر الحمراء في غرناطة، مثل «قصائد عربية على جدران الحمراء»، و«أضواء قديمة على قصر الحمراء»، كما له الكثير من الكتب والبحوث التي لا يسع المجال لذكرها.

من جهة أخرى، قام باحثون عرب بترجمة بعض كتب المستشرق غارثيا غوميث مثل كتاب «شعراء الأندلس والمتنبي» الذي ترجمه إلى العربية الدكتور الطاهر أحمد مكي و«الشعر الأندلسي» الذي ترجمه الدكتور حسين مؤنس.

وكانت الأوساط الثقافية الإسبانية تحتفل باستمرار بالمستشرق غارثيا غوميث في العديد من المناسبات، كما احتفى به معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، وخصصت مجلة المعهد عددًا خاصًا به.

ويعد غارثيا غوميث واحدًا من أبرز مستشرقي إسبانيا في القرن العشرين، وصديقًا لجيل الـ27، جيل غارثيا لوركا والبرتي واليكسندره، وصدر أمر تعيينه سفيرًا لبلاده في العراق، عام 1958، في لحظة حرجة من تاريخه، وكان على غارثيا غوميث أن يكتب لوزارة الخارجية الإسبانية، ما يدور في العراق.

وقد كتب غارثيا غوميث بعد تسلمه منصب سفير إسبانيا في العراق عن ثورة 14 يوليو ضمن تقارير خاصة بالسفارة الإسبانية في بغداد رفعها إلى وزارة الخارجية الإسبانية، وفيها يصف بعض أحداث الثورة في أيامها الأولى، هاهو نص ما كتبه سفير إسبانيا في بغداد غارثيا غوميث عام 1958:

عند وصولي (بغداد) يوم الأحد 13 يوليو 1958، كان في انتظاري السكرتير الثاني للتشريفات، وذلك لانشغال السكرتير الأول، وكان من المقرر أن أقوم بأول اتصال مع وزارة الخارجية في اليوم التالي 14 يوليو الساعة العاشرة والنصف صباحا، ولكن هذا اللقاء تعطل بسبب الثورة.

الأيام الأولى للثورة

إن الأمن العام جيّد الآن وأعيد النظام بشكل تام، وانحسرت نظرة العداء للأجانب، ولو أن هذه النظرة مستمرة، فالحكومة لاتزال توجّه السب للاستعمار. ويمكن القول - وقد يكون أمرًا محيرًا- إنه بالرغم من عدم مرور وقت طويل منذ اندلاع الثورة، والاتجاه الدموي الفظيع الذي صاحبها أول الأمر، فإن حالة بغداد اليوم طبيعية بشكل غير عادي، هذه الجموع من الناس منقادة، ولبراءتها فإنها مرتابة، تضطرب عندما يُترك لها الحبل على الغارب، وعندما يتوتر تنضبط.

26 تموز

ابتداء من يوم 26 يوليو ظهرت جريدة (العراق تايم) وأعيد فتح النادي البريطاني في منطقة العلوية: الجرائد مستمرة في دعوتها إلى معاملة الأجانب بشكل ودي، وتُبرز المعاملة الحسنة التي لاقوها من قبل العراقيين.

الناس منتشرون في الشوارع، وتحضر مجموعات غفيرة لزيارة بيت رئيس الوزراء القتيل نوري السعيد، وبشكل أقل إلى (قصر الرحاب) الذي عاش فيه أفراد العائلة المالكة التي قضت نحبها أيضًا، ولاتزال تظهر على القصر بعض آثار الدخان نتيجة الحرائق، أو آثار بعض القذائف. وباستثناء بعض المناطق الممنوعة، فإن الجماهير تزور بقية الأماكن كي تطّلع على «ترف الظالمين»، أو «كيف كانت تصرف أموال الشعب»!

إن ساعات منع التجوّل أخذت تتقلص، وأصبحت ما بين العاشرة ليلاً حتى الرابعة صباحًا، وبعد ذلك عاد ليبدأ من الساعة الثامنة ليلاً بشكل صارم، ثم أخيرًا أخذ يبدأ من الساعة التاسعة ليلاً.

30 تموز

في يوم 30 يوليو، سُمع صوت انفجار شديد بعد الساعة الثالثة ظهرًا بقليل، ولوحظ بالقرب من السفارة الإسبانية عمود هائل من الدخان الأسود، كان يخرج من شعلة وصل لهيبها أحيانًا إلى ارتفاع ثلاثين مترًا، أنه انفجار خزان ضخم للنفط، كما أن الناس أخذوا يتحدثون فيما بينهم حول احتراق بيوت صغيرة وأكواخ يسكنها لاجئون فلسطينيون قرب السوق الرئيسية في المدينة هذا الصباح، وقد نسبت هذه الحرائق أو تلك اعتباطًا إلى «الإنكليز» أو «الأمريكان» أو «اليهود» الذين «ألقوا القنابل» على الحي القديم «وقد تم العثور على الديناميت». كل هذه التفسيرات لم تؤكد. وذكرت بعض الصحف أخيرًا الحدثين: الانفجار وحريق بعض المساكن، ولو أن حريق المساكن أخمد في الحال، وبقليل من الضحايا، لكن الكثير من العوائل حرمت من ملجئها البسيط. وبأمر من الحكومة تم استنفار الشعب كي لا يتكهن أحد بأي تكهنات، وأن تُرفض أي إشاعة حول أسباب هذين الحدثين اللذين لايزالان تحت التحقيق الرسمي الذي لم تُعلن نتائجه حتى الآن، ومن الممكن أن يكون الحدث قضاء وقدرًا أو نتيجة لقلة الكفاءة العلمية، ولكن ليس عملاً تخريبيًا.إن حريق خزان النفط كان هائلاً ومُفزعًا بسبب ضخامة اللهب، ولابد أن نأخذ بنظر الاعتبار أن عمود الدخان هذا يحدث في مدينة تصل حرارتها إلى 50 درجة مئوية تحت الشمس، ومما زاد الطين بلة أن الرياح كانت قوية: إن مكان الكارثة يبعد كيلو مترًا واحدًا من بنايات الدوائر الإسبانية (السفارة والمستشارية والمركز الثقافي) وقد اتجه الدخان نحونا، إن هول الكارثة واتساعها جعلنا نعيش في فزع دائم.

31 تموز

ضاعف من خطورة الموقف انفجار خزانات أخرى، فازداد اللهب وتضاعف الخوف في ليلة الخميس 31 يوليو، وكان متوقعًا حدوث كارثة حقيقية، ومن الإنصاف القول بأن إجراءات المسؤولين والجيش كانت صحيحة تمامًا، حيث تصرّفوا كما لو أن الأحداث تقع في ظروف عادية، ثم بدأ الدخان بعد ذلك بالانحسار وخمد تقريبًا يوم 1 و 2 من شهر أغسطس.

السياسة الداخلية

السياسة الداخلية مستمرة في خطها الطبيعي المتوقع، فكما هو الحال في حركات دول أخرى مشابهة، ومنها بلدنا - في عهد الجمهورية الإسبانية - فقد كان متوقعًا حدوث إقالات وحركة تطهير وتغيير في الأسماء، شكاوى، مخاوف، نفاق، إشاعات، إشاعات مغرضة.. إلخ. وحسب ما أعلنته الحكومة، فإن محاكمة المعتقلين السياسيين سوف تكون سرية ما عدا القسم الأخير منها، وهي لاتزال محاطة بكثير من الغموض.

أرسل إلى سعادة الوزير - وزير الخارجية الإسباني - قائمة ظهرت في جريدة الأهرام المصرية (وليس في الصحافة المحلية العراقية)، وحسب هذه الصحيفة، فإن عدد المعتقلين السياسيين لا يتعدى 65 معتقلاً - مدنيين وعسكريين - ومن الطبيعي فإن هذا الرقم القليل لا يستحق التصديق.

لم نعد نسمع شيئًا حول الاغتيالات، ولكن من المحتمل أن نهر دجلة كان مقبرة لكثير من الضحايا، إن المحاكمة الوحيدة التي أعلن عنها هي محاكمة العائلة التي آوت نوري السعيد: زوجين عجوزين - عائلة الاسترابادي - الزوج في الثمانين من عمره مع ثلاثة أبناء، وسائق، وخادمين فارسيين «يبدو أنهم قد ضيفوا في بيتهم في منطقة الكاظمية، وهي محلة شيعية ببغداد، نوري السعيد عندما خرج يوم 15 يوليو من بيته ملاحقًا متنكرًا بزي امرأة مع سيدة البيت وخادمة فارسية في سيارة، ثم ثارت حولهم الشكوك فلوحقوا وحوصروا في البيت الذي بحثوا فيه عن ملجأ، فتوفيت السيدة العجوز مع نوري السعيد.

لقد كانت الأحكام ضد الذين آووا نوري السعيد شديدة، وهي تتراوح بين السجن لمدة عام واحد وخمسة أعوام، أما رواية وتفاصيل بعض الجرائد حول هذه الحادثة فقد شابها الكثير من الخيال

تعليق

ما الفائدة الحقيقية التي ستجنيها جموع البائسين والبسطاء من تغيير النظام؟

يُحتمل أن تكون قليلة، وبالكاد يمكن ملاحظتها، ولكن مع ذلك فإن ساعات العمل قد تقلصت من 9 ساعات إلى 8 ساعات، وخُفض سعر الخبز قليلاً، وكذا بعض الحاجيات الأخرى، وأعلن عن النية في تخفيض ملموس في إيجارات البيوت. أما الأشياء الأخرى فهي كلام في كلام، شكاوى ضد النظام القديم وعملاء «الإمبريالية» مع وعود برّاقة، هجوم على النظام الاقطاعي، وضد امتلاك المساحات الشاسعة، بشكل غير شرعي ومتجاوز للحد، وعد بـ«الإصلاح الزراعي»، وهو قيد الدرس الآن من قبل اللجان الفنية وذات العلاقة: هناك دعوة لتشجيع الفلاحين على مضاعفة وتحسين الإنتاج، ومنع سباق الخيل، وأكثر أهمية من ذلك إلغاء قانون العشائر، إذ إن شيوخها كانوا أدوات مخلصة للنظام المنهار.

وفي تصريحات صحفية عدة - وأرسل صورة عنه لسعادتكم - نجد أن قائد الثورة صرّح في أكثر من مرة بأنه لا وجود للأحزاب وإنما «حزب واحد» (وهو ما يعمل به جمال عبدالناصر) وهذا رأي لم ينص عليه الدستور، وفي مرة أخرى يصرح بأن الثورة هي شعبية اشتراكية، وهذا أيضًا لم يرد في الدستور.

العرب والأكراد والسنة والشيعة

من الطريف أنه في دستور مقتضب كالدستور العراقي ان يتم الحديث حول المساواة التامة بين العرب والأكراد في الحياة العامة، ويمثلهم في الحكومة الحالية الوزير بابان وزير المواصلات والإعمار. أما في مجلس السيادة (وهو يحل مؤقتًا محل رئاسة الجمهورية) فيمثل السنة رئيس المجلس نجيب الربيعي، ويمثل الشيعة محمد مهدي كبة، بينما يمثل الأكراد خالد النقشبندي

مجلة العربي الكويتية
السبت 1 **نوفمبر** 2008
العدد 600

في ذكرى ثورة 14 تموز وقادتها

فوزي عبد الرحيم
باحث عراقي

ان الزعيم عبد الكريم قاسم وكعسكري لم يستطع ان يطور او يعمق التجربة السياسية باتجاه بناء مؤسسات دستورية تشرعن الثورة وتحميها واستهوته الزعامة المطلقة فمضى فى سياسات فردية ومزاجية احيانا ولم يعد يطيق اي نقد او نصيحة مما ابعد عنه العديد من المخلصين والكفوئين واتبع سياسة توازن بين اعداء نهجه ومؤيدي سياساته الوطنية ارتدت عليه كما لم يسمح لهؤلاء بحرية العمل الحزبي وقد كان قاسم طوباويا فى فهمه لدوره فى الحياة السياسية والقرارات المهمة التى اتخذتها الثورة والتى افادت جزءا مهما من المجتمع واضرت بشدة بفئات كانت نافذة حيث تصرف كحكم بين الجميع وهو امر ساهم فى اضعافه

ان فترة تجاوزت الخمسين عاما هى زمن للحكم على الاحداث ووضعها في مكانها المناسب من ميراث الامم لكن 14 تموز لاتزال موضع خلاف وجدل حتى الان والاسئلة كثيرة هل هى ثورة ام انقلاب؟ والم يكن من الافضل لو لم تحدث؟..الخ

ان ثورة 14 تموز 1958 هى حدث جاء تتويجا ونتاجا لكفاح طويل لحركة سياسية واسعة ودؤوبة ارادت الافضل لشعبها ورفضت الاوضاع السائدة وقد كان تغيير الاوضاع مطلبا شعبيا واسعا وملحا وكانت الظروف مهيأة وهذا ما شجع العسكر على القيام بانقلابهم ضد حكم له بعض الشرعية غير ان الخروج الهائل للجماهير الى الشوارع في بغداد خاصة وباقي ارجاء العراق عامة تحت تاثير دعوات الاحزاب الفاعلة انذاك ادى الى النجاح في انهاء النظام الملكي وتعطيل التحركات المضادة وترهيب مؤيدي النظام القديم بالمصير الاسود الذي لاقاه رموز النظام وهكذا لم يعد سؤال الشرعية مطروحا وقد كان للاشتراك الواسع وغير المسبوق للناس وخصوصا من الطبقات الدنيا بدعم الحركة اثره اللاحق واستحقاقاته في تغيير الاصطفافات داخل قيادة الحركة والدفع باتجاه سياسي معين الامر الذي ادى الى تحول الانقلاب الى ثورة . ان المؤسسة العسكرية العراقية ومنذ تأسيس الدولة العراقية هي مؤسسة قومية تم تركيبها على مقاسات هذه الدولة الاحادية ، غير انه ومنذ العام 1941 حدث افتراق بين المؤسسة العسكرية والسلطة الملكية بسبب ابتعاد الاخيرة عن النهج القومي على خلفية فشل حركة 1941 ، وقد اراد القوميون للثورة ان تكون انتقاما لاعدام العقداء الاربعة وطريقا لاعلان انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة انذاك غير ان عبد الكريم قاسم الذى كان ارفع ضابط فى حركة 14 تموز لم يكن قوميا بل كان وطنيا تربي فى احضان بيئة متسامحة دينيا وعنصريا وطائفيا وكان متاثرا بمدرسة كامل الجادرجى الوطنية الديمقراطية ورغم انه اصبح على راس المؤسسة العسكرية الا انه لم يكن منتميا لها فكريا الامر الذي لم تغفر له ابدا وهو ما كان واضحا فى طريقة قتله بيد هذه المؤسسة ذات التقاليد والمبادئ

منذ الايام الاولى للثورة اطلق القوميون اشارة البدء للمعركة عبر تصريحات استفزازية وغير لائقة للعقيد عبد السلام عارف الرجل الثانى فى الثورة وقد ادت هذه التصريحات والتفاف البعثيين والقوميين حول عارف الى ان تضغط الجماهير الواسعة للحزب الشيوعي العراقى والحزب الوطني الديمقراطي مدعومين بالاكراد والاقليات الدينية والعرقية المستاءة والمتخوفة من تصريحات عارف على الزعيم عبد الكريم قاسم ليخرج عن صمته ويعلن موقفه وانحيازه وهو ماوفر قوة كبيرة استطاع بها ان يزيح العقيد عارف بسهولة وينطلق بالحركة الى افاق ومديات قررتها قوة الشارع السياسي ورغباته الى ان حققت منجزات كبيرة خاصة للطبقات الفقيرة كما عززت الاستقلال السياسي للبلاد ، فكان قانون الاصلاح الزراعي والقانون رقم 80 الذى حرر اكثر من 99 % من اراضى العراق من سيطرة الشركات النفطية الغربية كما بدات حكومة 14 تموز بانشاء مدينة عصرية لسكان الصرايف الذين كانوا يعيشون فى ظروف غير انسانية وارتفع المستوى المعاشي للمواطنين وتوسع التعليم الجامعي وازداد عدد التلاميذ فى المدارس بنسب كبيرة وازداد اعداد المدارس وخاصة فى الارياف كما وصل عدد طلبة البعثات الى خارج البلاد مستويات غير مسبوقة وفى المجال الاقتصادي عاش القطاع الخاص والصناعي منه تحديدا ازدهارا كبيرا وفى السياسة الخارجية انتهجت حكومة 14 تموز سياسة اكثر توازنا بالانفتاح على الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي وفى 24 اذار 1959 خرج العراق رسميا من حلف بغداد.

ان الاتجاه القومي فى العراق لم يقبل الهزيمة فوسع من تحالفاته ليكون قاعدة واسعة لمحاربة حكومة عبد الكريم قاسم فكانت الفئات المتضررة مثل الاقطاع وغيرهم وضباط المؤسسة العسكرية القوميين الناقمين على مسار الثورة وقادتها وتوجهاتها كما ان الاجهزة الامنية الموروثة من النظام الملكي والمعروفة بعدائها للتوجهات اليسارية وجزء من بيروقراطية الدولة هي جزء من هذا الحلف المدعوم علنا وبقوة من الاقليم وخاصة مصر اضافة الى دعم غربي اميركى خاصة.ان الزعيم عبد الكريم قاسم وكعسكري لم يستطع ان يطور او يعمق التجربة السياسية باتجاه بناء مؤسسات دستورية تشرعن الثورة وتحميها واستهوته الزعامة المطلقة فمضى فى سياسات فردية ومزاجية احيانا ولم يعد يطيق اي نقد او نصيحة مما ابعد عنه العديد من المخلصين والكفوئين واتبع سياسة توازن بين اعداء نهجه ومؤيدي سياساته الوطنية ارتدت عليه كما لم يسمح لهؤلاء بحرية العمل الحزبي وقد كان قاسم طوباويا فى فهمه لدوره فى الحياة السياسية والقرارات المهمة التى اتخذتها الثورة والتى افادت جزءا مهما من المجتمع واضرت بشدة بفئات كانت نافذة حيث تصرف كحكم بين الجميع وهو امر ساهم فى اضعافه وقد تورط فى قرارات خاطئة مثل المطالبة بالكويت وتداعياتها غير المحسوبة اضافة الى اعدامه للضباط القوميين على خلفية انقلاب الشواف الفاشل فى الموصل وكل ذلك سهل من مهمة القوى المعادية فاسقطته فى 8 شباط 1963.

ان السؤال اليوم هو كيف يمكن النظر الى 14 تموز بعد 50 عاما من حدوثها.؟

ان القراءة الذاتية والشخصية للاحداث التاريخية هى جزء من ثقافتنا ومنظوماتنا الفكرية الفاعلة وهذا الامر له علاقة بعدم تمكننا من بناء مؤسسات شرعية ذات طبيعة دائمية ولها صفة تمثيلية مما عزز من الفردية فى جميع مجالات حياتنا السياسية والثقافية . يقول الكاتب حنا بطاطو: ان فى اى عمل تاريخى يقوم به المرء هناك تاريخ ولكن هناك شيء من ذات المؤرخ . لقد كتب العديد عن 14تموز وعبد الكريم قاسم من خصومه وللاسف لايوجد الا القليل جدا مما يستحق الدرس والمناقشة ويمكن تفهم ذلك اذ ان من الصعوبة تصور ان الاطراف فى الصراعات السياسية يمكن ان تكون موضوعية في نظرتها واحكامهاعلى الصراع ولو بعد وقت طويل فالبعثيون الذين حكموا لمدة 4عقود قد بنوا جل مجدهم على محاولة اغتيال قاسم وانقلابهم فى شباط 1963 فليس متوقعا ان يتخلى هؤلاء عن استثمار نصف قرن من اجل الحقيقة مقدمين لخصومهم حقائق قد تدينهم ، ان هذا ليس جزءا من ميراثنا ابدا.

لقد كتب اخرون من الطرف الاخر وفي الغالب كانوا مدفوعين بالرغبة فى رفع الظلم والتشويه الذى الحقه الاخرون بعبد الكريم قاسم و 14 تموز فاجتهدوا بابراز كل ماهو ايجابي فى شخص و حقبة عبد الكريم قاسم وهذا امر يمكن تفهمه ايضا غير انه وبعد زوال البعث وتوفر الفرص لدراسات موضوعية تخدم الحقيقة وقضية الانسان فى بلادنا ليس من المقبول ان تستمر كتب السيرة فى تقصى كل شاردة وواردة فى حياة الزعيم وتسويقها لبناء صورة معينة وثابتة له تعزل الموضوع عن الخلفيات السياسية والاجتماعية والفكرية.

ان صفات النزاهة والعفة والتعاطف مع الاخرين وهى حقا صفات قاسم لاتكفى لفهم الشخصية والحدث وعلينا ان نتذكر ان هذه الصفات او بعضها كانت موجودة عند بعض خصومه كجزء من النظام الاخلاقي والاجتماعي السائد. ان اهمية عبد الكريم قاسم تنبع من انه جاء الى السلطة وهو على رأس المؤسسة العسكرية القومية من غير ان يكون منتميا لها فكريا لابل كان يحمل فكرا مناقضاً لفكرها جاء به من بيئته وتجاربه الخاصة التى صنعت منه انسانا متسامحا دينيا وعنصريا وطائفيا فلم يلهمه ما الهم ضباط المؤسسة من فكر احادى كانت مهمتهم سيادته،لقد كان عبد الكريم قاسم ابنا لمدرسة جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي وقد كان هذا ميراثا فكريا ونفسيا وسلوكيا غريبا عن السلطة فى العراق وانقطاعا حادا فى مسيرتها وقد وظف موقعه الجديد كرجل اول فى الدولة لخدمة الطبقات الدنيا فى العراق. ان الفارق بين قاسم وعارف يبدو للكثيرين فارقا بسيطا فى بعض المواصفات الشخصية ولكن عارف بخلاف قاسم كان ابنا بارا للمؤسسة العسكرية بل امتدادا منطقيا لمؤسسة الحكم ورموزها من النقيب والسعدون والهاشمي والكيلاني وتلميذا مجتهدا فى مدرسة ساطع الحصري كما لم يمثل صدام حسين الا اضافة كمية لمؤسسة الحكم العراقية بالحجم الهائل للقمع وبالتنظيم خارج السياقات المعتادة لاساليب وجرعات القمع وهو امر قد تكون فرضته حدة التحديات وتغير الظروف وليس بالضرورة وحشيته الخاصة فقط ، لقد اراد صدام بسيول الدماء والاموال ومداد الاقلام ان يحفر اسمه فى التاريخ ولكنه شخصية مكرورة ومستعارة من تاريخنا العربى الاسلامي ولن تكلف سيرته غير كلمات قليلة عن حاكم واصل مسيرة اسلافه للحفاظ على حكم الاقلية ولكن باساليب اشد بطشا ولكن عبد الكريم قاسم سيحتل دائما موقعا استثنائيا ومشرفا كمحاولة خارج القاعدة لعلاقة بين الحاكم والمحكوم غير تلك التى سادت لمئات السنين.

لقد مثل عبد الكريم قاسم دون وعى منه كنه الهوية الوطنية العراقية التى تقوم على الاقرار بالتنوع وقبوله والتسامح والانتماء للعراق وارضه قبل كل انتماء.

قوانين ثورة 14 تموز 1958

زهير كاظم عبود
باحث وحقوقي عراقي

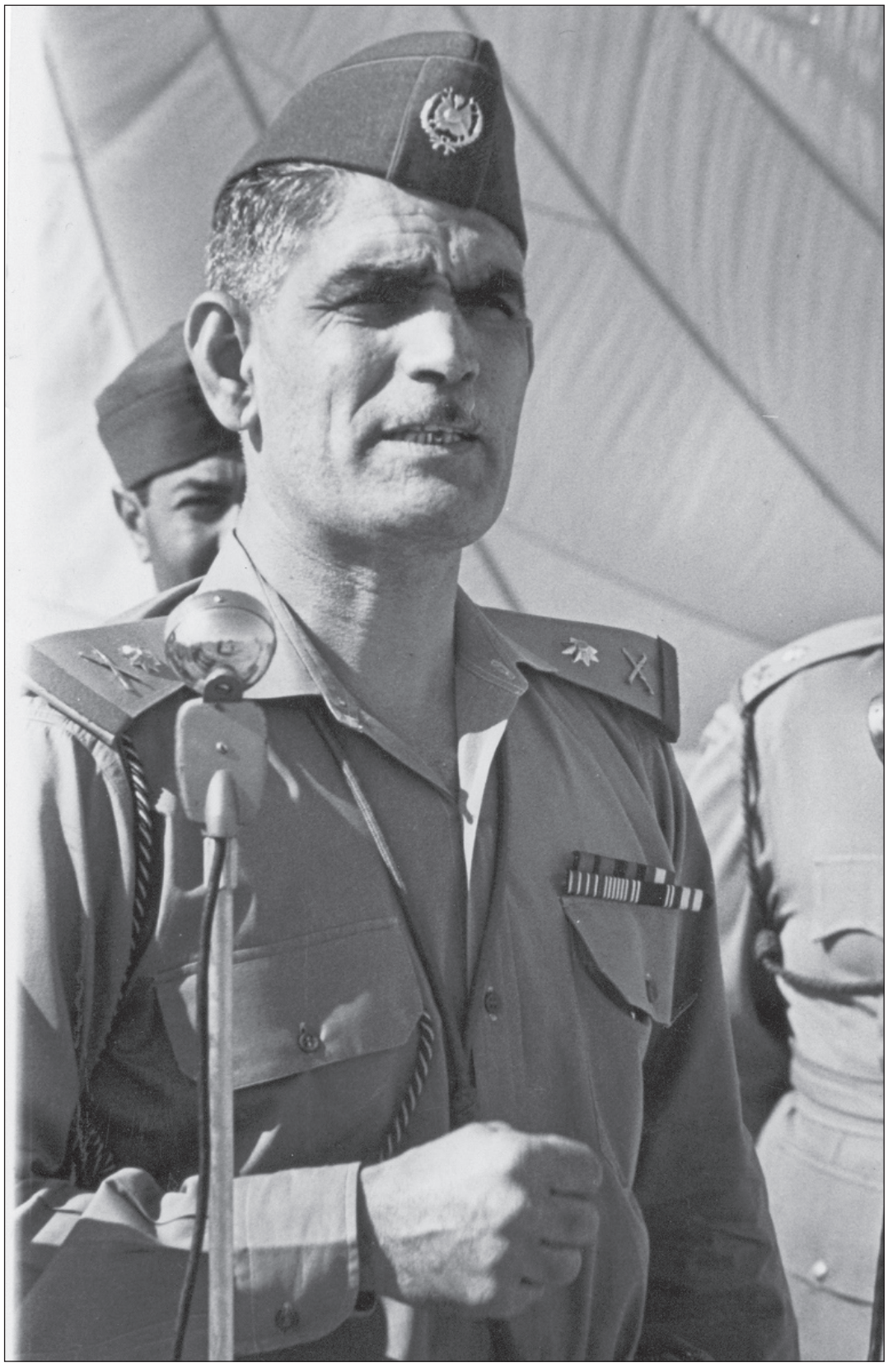

في ذاكرة كل شعب من الشعوب ثمة تأريخ محدد يشكل علامة فارقة في حياته وتأريخه ، وفي تأريخ العراق الحديث تشكل ثورة 14 تموز 1958 الوطنية أشارة مهمة في التاريخ العراقي ، وحدثا عراقيا وطنيا من أهم الأحداث والعلامات الوطنية التي مرت على التاريخ العراقي الحديث ، بل حدثا وطنيا خاصا يمكن أن يكون من ضمن الأحداث البارزة في الذاكرة العراقية الشعبية منها أو السياسية ، بالنظر للإجماع الوطني المتوحد على قيام الثورة والاعداد لها ومساندتها والمشاركة بها ، وانضواء جميع الكيانات السياسية التي توحدت ضمن جبهة الاتحاد الوطني تحت خيمتها تستظل بها وتحلم بالاشتراك بتغيير العراق دستوريا وقانونيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا باتجاه فضائه الرحب نحو المستقبل ، بما يضمن الممارسة الديمقراطية لجميع الأتجاهات السياسية ، والفرصة الإنسانية المتساوية لكل الأديان والقوميات المتعددة في العراق .

وإذ تترك تلك الثورة مؤشرات مهمة في الحياة العراقية ، رغم كل ما رافقها من السلبيات والعوائق التي وضعت أمام طريقها لإعاقة المسيرة أو إجبارها على الانحراف عن الطريق الوطني السليم ، فانها ودون أن يختلف أحد من الثورات الوطنية التي أزاحت كل ركائز الاستعمار والهيمنة الأجنبية في العراق ، وفتحت للعراق بابا جديدا نحو المستقبل الديمقراطي والأفق الواسع ، كما نهجت ومنذ أيامها الأولى الى اعتماد المنهج الديمقراطي الحقيقي ، من خلال المشاركة الجمعية لكل القوى السياسية والقومية والدينية في العراق ، حيث أن غياب الديمقراطية الحقيقية في العهد الملكي كانت سببا مهما وأساسيا لقيام الثورة وإسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية ، كانت الشكلية والتبرقع بمظاهر الديمقراطية من علامات النظام الملكي ، وماعادت تلك المظاهر تنطلي على القوى السياسية ومكونات الشعب العراقي ، فقد بدأت تباشير خطوات التدرج في الممارسة والسلوك الديمقراطي في أول سنوات الثورة ، ولجأت في سبيل الوصول الى ترسيخ النظام الدستوري ورسم معالم الدستور العراقي بديلا عن الدستور المؤقت الذي تمت صياغته على عجالة ، ولذا تم تكريس مبدأ المشاركة الجمعية لكل القوى دون استثناء ، بأن تناط رئاسة الدولة بمجلس للسيادة يتكون من ثلاث شخصيات مشهود لها بالوطنية ، وتمثل الطيف العراقي تمهيدا لنقل السلطة وفقا لمعايير الدستور الدائم المنتظر ، واتسمت قرارات الثورة بالاعتدال والوسطية ، بالإضافة الى اشراك جميع ممثلي الأحزاب العراقية والشخصيات الوطنية وعدد من العسكريين من المستقلين في تشكيلة الحكومة التي رفضت تشكيلها شخصيات وطنية مدنية ، بينما اعتمدت الثورة على إتاحة الفرصة للكوادر العراقية في البناء وتأسيس دولة القانون وطرح الأهداف التي تتيح للقطاعات الفقيرة أن تأخذ حقوقها وتوفر لها المكان اللائق في تلك العملية .

لم يكن يوم الرابع عشر من تموز عام 58 حركة عسكرية يقودها ضباط في الجيش العراقي غامروا بأرواحهم من أجل المناصب ، كما لم تكن حركة انفعالية لاغتصاب السلطة ، ولم تكن حركة منفردة تفاجئ بها الأحزاب العراقية خصوصا وأبناء العراق عموما ، إنما كانت نتيجة ذلك المخاض الذي عاشه الإنسان في العراق ، وتلاحمت من خلاله كل قواه السياسية على اختلاف شعاراتها وأهدافها ، لتحرك مجموعات الضباط الأحرار الذين ساهموا بشكل فعال في تلك الثورة مقدماتها الأولى ، وشكلت فصائل الجيش العراقي سندها ومنفذ تلك الحركة ، وشكل تلاحم الجماهير الوطني وتضحياتها انعكاسا فريدا من نوعه في التاريخ ، كما شكلت تلك القاعدة الجماهيرية التي جسدت الوحدة الوطنية القاعدة الأراس لهذه الثورة ، ولذا لانغالي إذا قلنا انه التلاحم الذي ساهمت به المجموعات الأكبر والأوسع من تلك الجماهير الشعبية ، لتعزل القوى المستغلة عنها وتشكل ظهيرا وسندا متينا لتلك الثورة .

عملت الثورة بشكل فعال وملموس على تغيير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، وسعت الى تطويرها وتحويل المجتمع القبلي العشائري القابع تحت سلطة شبه إقطاعية وعلاقات استغلالية مجحفة في المدن الى مجتمع متمدن ، وإلغاء الترتيب الطبقي المتحكم في السياسة الى مجتمع يقر بالتعددية لكل الطبقات ، واعتماد التعددية في النظام الاقتصادي واعتماد منهج التدرج في الالتزام بسياسة معينة تعتمد الأعتدال والحياد ، ويمنح كل منها فرصته في الحكم والممارسة ، بالإضافة الى مشاركة مطلقة في عملية البناء باتجاه اللحاق بالعصر الحديث بما يليق بالعراق ويمنح أبناءه الفرصة الحقيقية الملموسة .

أن قانون التطور السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي دفع الحركات السياسية الوطنية للتفكير بالتغيير الجذري لشكل الحكم في العراق ، وبالتالي إنقاذ العراق من الحال الذي كان عليه ، ولم يكن لتلك القوى أمام منهج القمع والارتماء في أحضان الدول الامبريالية والمستغلة والطامعة وغياب الديمقراطية ، لم يكن لتلك القوى أمام التحالفات العقيمة والاضرار بمصالح ومستقبل العراق ، الا أن تنهج منهجا يتيح لها عزل تلك السلطات بالثورة الجماهيرية التي أحدثت الزلزال العراقي بنتيجة التلاحم بين القوى المدنية والعسكرية التي فجرت الثورة . ولعل إنصاف المرأة العراقية كانت من العلامات البارزة والهاجس الذي تبنته الثورة ، حيث كان العراق يشكو من غبن كبير وتهميش ملحوظ لواقع المرأة العراقية ، ولهذا برزت النساء العراقيات سواء في منظماتهن أو في تجمعاتهن يساهمن جنبا الى جنب مع الرجل ، وبرز دور المرأة ملموسا وبارزا ومشرقا في الحياة العراقية ، وزاد من تلك الاشراقة التي بدأ شعاعها يكبر ، ذلك التكليف المهيب للفقيدة الدكتورة نزيهة الدليمي كوزيرة للبلديات ، لتحل كأول أمراة عراقية تستوزر في التاريخ العراقي الحديث ، بالإضافة الى مشاركة حقيقية لحزب يعد من أعرق الأحزاب العراقية وأوسعها نضالا وجهادا في سبيل المستقبل العراقي وضمان حقوق الفقراء والعمال والفلاحين ، ذلك هو حزبها الحزب الشيوعي العراقي .

ومنذ اللحظات الأولى للثورة تم تكليف بعض القانونيين من الوطنيين برسم ملامح لأعداد دستور عراقي مؤقت ، سن على عجالة، على أمل أن يتم تثبيته ورسم معالم العراق الديمقراطي وفق أسس دستورية واضحة في متن دستور دائم تقره الجماهير ويرسم آفاق المستقبل للمجتمع المدني العراقي .

كما أصدرت الثورة قانون الأحوال الشخصية في العام 1959 والخاص بالمسلمين ، بالنظر للتعدد المذهبي في العراق ، ليكون بحق قانونا تقدميا وخطوة جامعة لكل المكونات المذهبية متضمنا نصوصا تنصف المرأة وتحمي الأسرة والطفل .

والأسباب الموجبة لإصدار مثل هذا القانون كان لترصين أسس العائلة العراقية ضمن عملية ترسيخ بناء المجتمع الجديد في العهد الجمهوري ، من خلال مسؤولية الدولة عن العائلة والمجتمع ورعاية الطفولة ، بالإضافة الى توفير ضمانات قانونية تحمي المرأة ضمن قيم وأعراف ليس من السهل إزاحتها وإلغائها دون تدرج وتأهيل ونصوص تشريعية .

وبالنظر للاختلاف الحاصل في وجهات نظر القضاة ، تأسيسا على الاختلاف بين وجهات نظر المذاهب الفقهية استلت الثورة في قانونها الموحد الأحكام الفقهية الأقرب ملائمة للمصلحة الاجتماعية وللواقع الزمني، كما أنها حازت الإجماع الشرعي والقانوني، (ما عدا أحكام المرأة في مسألة المواريث)، التي كانت محل اختلاف لم تكن قد ظهرت سابقا في أحكام حقوق الانتقال في القانون المدني .

أن التعدد في وجهات النظر الفقهية والشرعية يدفع الى عدم الاستقرار في الأحكام ، وتطور الاختلاف في وجهات النظر ، وحيث ينبغي أن تكون هناك نصوص جامعة وواضحة وحاسمة لأجتهاد فيها ، كان هذا دافعا لتأسيس النصوص الواردة في قانون الأحوال الشخصية الذي مضى عليه حتى اليوم مايقارب 50 عام ، ولم يزل

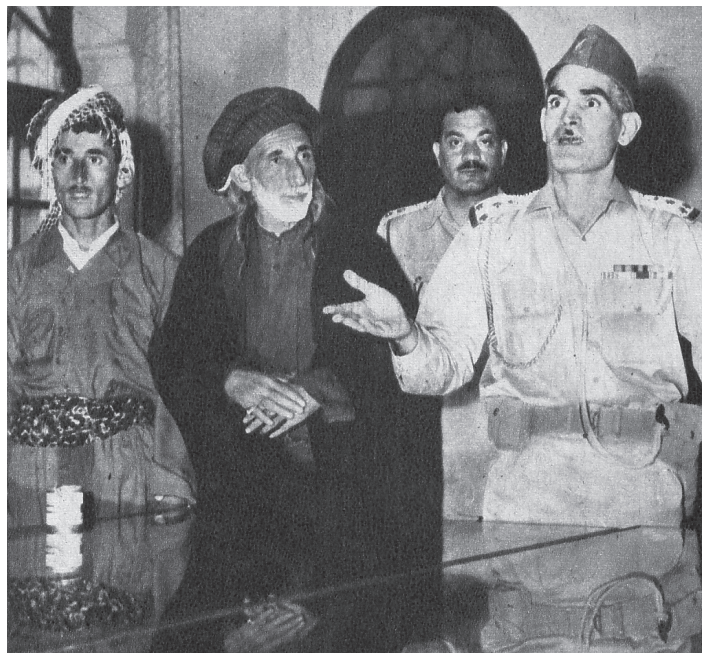

متجددا وفاعلا (عدا بعض الشوائب التي أدخلتها السلطات المتعاقبة بما فيها سلطة الدكتاتور لتخريب أسس المجتمع العراقي ، والتي حشرتها ضمن نصوص القانون وهي بالتأكيد بحاجة الى أصلاح قانوني) ، وهو ما أستقر عليه القضاء العراقي وتفاخرت به المنظومة القانونية في العراق .

كما توالت القوانين والقرارات التي ترصف ليس فقط مصالح العراق على طريق المستقبل العراقي ، والتي تشكل تجسيدا للمطالب الشعبية ضمن الإطار الديمقراطي للثورة ، مثل القانون رقم 80 وقانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 58 ، والخروج من حلف بغداد (السنتو) والخروج من دائرة الإسترليني والخروج من الاتحاد الهاشمي الملكي ، وقانون تطهير الجهاز الحكومي، وقانون تطهير الجهاز القضائي وقانون معاقبة المتآمرين ومفسدي نظام الحكم وقانون المقاومة الشعبية وقانون الكسب غير المشروع ، وقانون العطلات الرسمية الذي أعترف بأعياد اليهود والصابئة المندائيين كاعياد رسمية وعطلة لأتباع تلك الديانات العراقية العريقة ، وقانون جامعة بغداد وقانون العفو العام عن السياسيين وقانون مكافحة البغاء وقانون التظاهرات والاجتماعات وقانون الأحوال الشخصية مار الذكر وغيرها من القوانين العديدة التي تمهد لتأسيس الحياة الدستورية التي أريد للعراق ممارستها بعد أربع سنوات من تأريخ الثورة ، بالإضافة الى أجازة العديد من الصحف المعبرة عن تلك الأحزاب المختلفة الأهداف .

كان الهدف الأسمى في تخطي المرحلة الانتقالية وصولا الى الحياة المدنية الدستورية ، لولا تلك الانشقاقات والتفكك في الموقف الوطني ، والاحتراب الحاصل بين قواه السياسية ، والتي استغلتها قوى ظلامية حاقدة داخلية وخارجية ، والتي انعكست سلبا ليس على نمط الحكم وأوضاع البلاد واستقرارها ، إنما حتى على حياة الناس ومستقبل العراق .

استطاعت الثورة أن تحقق منجزات نوعية على صعيد تنمية الاقتصاد وإشراك القوى الفاعلة في تطوير قطاعاته الواسعة والمهمة في العراق ، وسعت الى تحقيق توزيع عادل للدخل الوطني ، وتوفير فرص العمل للكادحين ، وتنشيط ورعاية وسائل الإنتاج ، واستقطاب البطالة ومحاولة امتصاصها كليا ، وتوفير الخدمات الأساسية لقطاعات كبيرة من المجتمع العراقي ، وإيصال تلك الخدمات الى الريف .

و تنفيذا لمبدأ المساواة في المواطنة ، وفرت ثورة تموز فرصا للطلاب الفقراء في الحصول على الزمالات الدراسية وإكمال تعليمهم الأكاديمي العالي ، بعد أن كانت محصورة بين أبناء الطبقات العليا والمسؤولين وأولاد الذوات ، بالإضافة الى أنها فتحت أبواب كلياتها أمام كل أبناء الشعب دون تقييد ، ولا تنسى الذاكرة تلك الرعاية الغذائية والثقافية التي قررتها الثورة لأبناء المدارس ، بالإضافة الى الثورة الثقافية والعلمية التي اكتسحت مرافق العراق .

فتحت ثورة 14 تموز 58 آفاقا جديدة للشباب من أبناء الكادحين والطبقات المتوسطة ، كانت منافذ الحياة في العهد الملكي مغلقة ومتحددة ، وصارت في العراق نواد رياضية واجتماعية وثقافية لايلزم المنتسب لها أن يعرض انتماءه الطبقي أو القومي أو الديني ، وتعززت مواقع وثقل المنظمات المهنية بأعتبارها الممثل الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني بشكل فاعل ومؤثر في الحياة العراقية ، وتنامى الفعل الجماهيري والوعي الاجتماعي بشكل ملحوظ ، وبرزت تلك الظواهر في الاتحادات المهنية للعمال والفلاحين والمثقفين .

وعلى هذا ألأساس فأن الإطار الديمقراطي لثورة تموز شمل القوانين التي نظمت حقوق الناس ، ورسم منهج المستقبل الذي أطفئت أنواره حين تكالبت كل قوى الشر والظلام لتوقف وهج ثورة تموز مؤقتا ، ليخسر العراق زمنا ليس بالقصير من مستقبله ودخوله مسيرة الحرية والديمقراطية التي تناضل من اجلها كل الأحزاب العراقية الوطنية .

منذ اللحظات الأولى للثورة تم تكليف بعض القانونيين من الوطنيين برسم ملامح لأعداد دستور عراقي مؤقت ، سن على عجالة، على أمل أن يتم تثبيته ورسم معالم العراق الديمقراطي وفق أسس دستورية واضحة في متن دستور دائم تقره الجماهير ويرسم آفاق المستقبل للمجتمع المدني العراقي . كما أصدرت الثورة قانون الأحوال الشخصية في العام 1959 والخاص بالمسلمين ، بالنظر للتعدد المذهبي في العراق ، ليكون بحق قانونا تقدميا وخطوة جامعة لكل المكونات المذهبية متضمنا نصوصا تنصف المرأة وتحمي الأسرة والطفل .

تقييم ثورة 14 تموز عام 1958

مازن لطيف

تبحث اليوم الدراسات والمقالات والمؤلفات عن ثورة 14 تموز عام 1958 في رد الاعتبار عن الثورة لانها بمنجزاتها وضعفها ايضا خضعت لعملية تشويه هائلة ، ويجب ان لاننسى ان القوى التي عادت ثورة تموز حكمت العراق منذ عام 1963 حتى عام 2003 لم تكن ذات نفس ايجابي..وذات رؤية موضوعية لثورة تموز والعكس هو الصحيح..لقد تمت محاولة تشويه ثورة تموز والتقليل من مكانتها والمبالغة في تشويه قادتها ورموزها..وهذا شمل ايضا ليس فقط الخطاب الايديولوجي للحكومات المتعاقبة خلال الاربعين سنة الاخيرة وأنما امتد الى الى الجانب الاكاديمي..وحتى في الدراسات الاكاديمية كانت اي محاولة لتقييم ثورة 14 تموز أو لتقييم القوى التي وقفت موقفا سلبيا منها كان يمنع ويحجز..

اما اليوم فعلينا ان نفهم بشكل افضل دور القوى المحافظة الرجعية التي وضعت العصي في عجلة ثورة تموز حتى اسقاطها..لحظتها ندرك ان دور هذه القوى المضادة لثورة تموز هو اعادة اعتبار للثورة التي تكمن اهميتها في انها سعت الى نظام ديقراطي وطني .. وميل الى دور الدولة في عملية بناء المجتمع وتطويره والاستفادة من الموارد الكبيرة في ذلك الوقت "موارد النفط"..

لقد ظهرت كتابات معاصرة ورؤيا موضوعية عن ثورة 14 تموز عام 1958 وكان اول كتاب منصف عن ثورة تموز هو كتاب حسن العلوي "عبد الكريم قاسم__رؤية بعد العشرين "الصادر عام 1983 وكان من ضمن قائمة الممنوعات في الزمن البعثي رغم ان مؤلف الكتاب بعثي ايضا.. نشرت خارج العراق منتصف القرن العشرين بعض المؤلفات والبحوث عن الزعيم وثورته المجيدة منها الباحث الدكتور عقيل الناصري الذي لايزال يبحث عن ثورة تموز رغم اصداره عددا من الكتب التي اهتمت بمرحلة تموز وعبد الكريم قاسم، والناصري يعد من الباحثين المختصين بثورة 14 تموز عام 1958 وكذلك بشخص قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم..

ظهر كتاب الدكتور عبد الخالق حسين وهو من الكتاب المتميزين وكتابه "ثورة 14 تموز1958 العراقية وعبد الكريم قاسم"من اهم المصادر المهمة عن تلك المرحلة..

من الذين انصفوا الزعيم قاسم وثروته ايضا الاستاذ عزيز الحاج في كتاباته الاخيرة ، و الدكتور والباحث المعماري علي ثويني، والباحث التراثي الشهير رشيد الخيون، والدكتور علاء الدين الظاهر، والاديب والسياسي كاظم السماوي وغيرهم والذين فتحوا الطريق امام الباحثين والمثقفين والكتاب الى اعادة قراءة ثورة 14 تموز من جديد، وكانت كتاباتهم الموضوعية والمنصفة هو رد الاعتبار للثورة بعد ان شوُهه تاريخ الثروة من قبل العديد من القوميين والبعثيين التي أنتشرت في فترة الثمانينيات من القرن الماضي والتي فتحنا نحن جيل التسعينيات وعينا على تلك الكتب التي تمثلت بكتابات العميد خليل أبراهيم الزوبعي الملقب "خليل رويتر" وكتابات هادي حسن عليوي وأحمد فوزي وجمال مردان وهلال ناجي وبعض الباحثين الذين حاولوا تشويه الثورة وزعيمها بمؤلفاتهم ومواقفهم.

التي برزت دور البعثيين والقوميين على حساب القوى التقدمية والديقراطية.

أن التحليل الجدي "للطبقات مهمة في غاية الصعوبة، إذ أنه يستلزم ،من ناحية، فهم الاتجاهات والمعيقات الموضوعية للبنية أو البنى الاجتماعية التي تشكل الطبقات جزءاً لا يتجزأ منها ويستلزم من ناحية أخرى، الضلوع في معرفة كمية هائلة من التفاصيل وخصوصاً تلك المتعلقة بالأفراد والعائلات الذين لهم تأثير اقتصادي وسياسي فعلي وبالعلاقات المتبادلة فيما بينهم <1> ". وما يزيد من صعوبة التحليل هو الظروف المادية الملموسة لماهية منطلق التحديث، الذي يحدده السيسيولوجي القدير د. فالح عبد الجبار في البلاد العربية مقارنة بما كان عليه في أوربا التي أنطلق فيها " التحديث من الوجود الاجتماعي أولا، من وسائل التعامل مع الطبيعة وبتحديد أدق عبر الانتقال من الحرفة اليدوية القروسطية البليدة إلى المانفكتورة الحديثة، أنه انتقال محفوف بانبعاث ابسمولوجي (معرفي) علمي تطبيقي (الفيزياء، الرياضيات .. الخ) سرعان ما شق طريقه إلى الفلسفة (أي مجال الفكر الاجتماعي) الحاضنة الشاملة لكل العلوم الطبيعية والاجتماعية عهد ذاك.

القاعدة الاجتماعية لثورة 14 تموز

د. عقيل الناصري

باحث متخصص في تاريخ ثورة 14 تموز

كان بطل التحديث الفعلي: المنتج البرجوازي وكان حليفه الفكري رجل العلوم الطبيعية والفيلسوف اللذين كانا في أحيان كثيرة شخصاً واحداً. انطلق التحديث في بلداننا من ميدان الفكر الاجتماعي ولم يشق طريقه إلى الوجود الاجتماعي وكان بطله التاجر القروسطي، بمحدوديته التاريخية والفكرية والمقيدة بدولة مركزية مالكة لكل شيء ومانعة بالتالي لظهور المنتج البرجوازي المستقل... وفي مجرى التطور أنبثقت شروط نشوء المنتج البرجوازي، لكنها ظلت كسيحة وأنتقلت مهمات المنتج إلى الدولة، التي تبرز اليوم في بلداننا كمالك ومنتج وراع اجتماعي. وهذا الدور محضها حقاً شاملاً جعلها سيدة المجتمع المدني الذي أنجبته، وليس نتاج هذا المجتمع الذي خلقها في أوربا [٢] "، وهذا ما ميز العهد الملكي منذ تأسيسه ومن ثم ظهور نواتات النمط الرأسمالي إلى الوجود منذ نهاية الاربعينيات وتأسيس غرفة التجارة والصناعة وسريان فكرة التعامل الاقتصادي بين المؤسسات رغم ما يكتنف ذلك من كونها "حداثة تقليدية، أو بتعبير هشام الشرابي هي (مجتمع بطريكي حديث)، أما بديلها الديني المطروح فهو تقليد محدّث. وينطوي الأثنان، بقدر ما يتعلق الأمر بالبنيان السياسي، على بذرة نفيهما الخاص وتجاوزهما الذاتي من داخلهما، طالما أن البنية السياسية الواحدية ليست نتاج منظومة فكرية، بل نتاج علاقة محدودة وخاصة جداً بين المجتمع المدني والدولة. [٣] ".

لقد احتاجت أوربا أكثر من ٢٠٠ سنة حتى تنتقل إلى ما هي عليه من حيث استتباب التبلور الطبقي ذو البعد الرأسمالي، واحتاجت سنوات أضعاف ما ذكر حتى انتقلت من العبودية إلى الإقطاعية. كما كانت العلاقات الاجتماعية والثقافية والروحية والنظم السياسية في تغيير مستمر وصراع حاد طال كل المكونات الاجتماعية وأعمق بكثير مما نحن عليه في العراق الجمهوري من حيث المدة الزمنية والكلفة الاجتماعية، إذ كان من تكاليف التطور الأوربي، الصراع الطبقي الحاد بالمفهوم العام، كلفها حروبا داخلية وخارجية وانتهاكات فضة للفرد وحقوقه الطبيعة والمكتسبة وتسلط دكتاتوريات قمعية استبدادية المظهر والجوهر. وفي الوقت نفسه كان هذا التطور نتاج نضال الطبقات والفئات المستَغلة لأجيال طوال.

كانت الأفكار الدينية ملائمة للتحول إلى المجتمع الإقطاعي.. في حين كانت الأفكار العلمانية التحررية (التي هي ليست نقيضا للفكر الديني) تمثل الالهام الروحي لمرحلة الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية. وعند تحليل التاريخ السياسي الأوربي في اتجاهه العام، سنلاحظ بالذات تلك الأزمة البنيوية التي رافقته والمتمثلة في طبيعة تركيب السلطة السياسية وعلاقاتها بالطبقات الاجتماعية المتناقضة المصالح والرؤى المستقبلية. وفي كيفية حل هذه التناقضات ذات الطابع التناحري.

توضح صيرورة التطور التاريخي البشري أن مجتمع العبيد كان ذو وعي ميثولوجي، في حين كان المجتمع الإقطاعي في علاقته بالعالم دينيا، أما الوعي السائد في المجتمعات الرأسمالية فهو ذو طبيعة صنمية وتؤكد تجليات الوعي هذه على أن العام أكثر من الخاص والتي جميعها تصنع وعياً مزيفاً لا يختلف في بنيته إلا بالمظهر الخارجي حسب. وسيكون أكثر تشوها في المجتمعات المتخلفة ذات الأنماط المتعددة، حيث يقترن الوعي الميثولوجي بالديني وكلاهما بالصنمي، مما يؤدي إلى كبح دور الوعي الاجتماعي باعتباره قوة دافعة للتطور نتيجة هذا التداخل المتعدد الأبعاد سينعكس في الرؤى غير الواقعية وتلك الميتافيزيقية التي ستكبح التطور طالما أن الاقتصاد وأوالية صيرورته لم تصل بعد [إلى الكائن بذاته] في مثل هذه المجتمعات. أن الظرف الموضوعي للعراق الملكي أدى، بالإضافة إلى عوامل سيسيولوجية/اقتصادية في بعدها الزمني، إلى تخلف القوى المنتجة وبالتالي عدم تبلور الطبقات الحديثة وتخلف المؤسسات الاجتماعية وهشاشة مكوناتها وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها وتطويرها على وفق سنن التطور. وبصورة عامة توضح تاريخية النظام السياسي للعراق الحديث لغاية الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣-مايس ٢٠٠٣)، أنه لم يكن محكوماً من قوى دينية صرفة ولا علمانية صرفة، بل خليط مشترك من هذه القوى. وعليه لم يخلق وعي اجتماعي نقي يتواءم مع طبيعة السلطة وفلسفتها.

كما أن واقع العراق بعد ١٤ تموز كان " شديد التعقيد والتشابك من جهة، ومن

لقد احتاجت أوربا أكثر من 200 سنة حتى تنتقل إلى ما هي عليه من حيث استتباب التبلور الطبقي ذو البعد الرأسمالي، واحتاجت سنوات أضعاف ما ذكر حتى انتقلت من العبودية إلى الإقطاعية. كما كانت العلاقات الاجتماعية والثقافية والروحية والنظم السياسية في تغيير مستمر وصراع حاد طال كل المكونات الاجتماعية وأعمق بكثير مما نحن عليه في العراق الجمهوري من حيث المدة الزمنية والكلفة الاجتماعية، إذ كان من تكاليف التطور الأوربي، الصراع الطبقي الحاد بالمفهوم العام، كلفها حروبا داخلية وخارجية وانتهاكات فضة للفرد وحقوقه الطبيعة والمكتسبة وتسلط دكتاتوريات قمعية استبدادية المظهر والجوهر. وفي الوقت نفسه كان هذا التطور نتاج نضال الطبقات والفئات المستَغلة لأجيال طوال.

جهة ثانية هنالك عناصر قوة وضعف كامنة في تركيبته الاجتماعية وكأنها وحدة النقيضين.. ومن جهة ثالثة أن الظاهرة العراقية الحديثة يكتنفها، كما أكدنا سابقاً، تعزيز لدور العامل الخارجي على العامل الداخلي، وفي أسوأ الأحوال يلعب هذان العاملان دورين متساويين من حيث التأثير على جوهر وماهية الظاهرة العراقية [٤]". لقد عاضدت ثورة ١٤ تموز، التي هي بمثابة انقطاع تاريخي ناجم عن عوامل داخلية بحته، مركزية الدولة العراقية التي رنت إلى وحدة السوق وتبني الانتاج المادي وخاصة الصناعي منه، اللذان يمثلان قوة العضد المادي لها وقد اقترنة بتاسيس المنطلقات العلمانية. وتاريخيا كانت منطقتنا ومنها العراق، تنزع منذ التاريخ السحيق نحو الدولة المركزية القوية ومؤسساتها العنفية المادية والروحية.

كانت ثورة تموز بهدمها للبنى شبه الإقطاعية القائمة على الاقتصاد الزراعي/ الحرفي، و الكمبرادوري والريعي، فإنها كانت تنحو اقتصادياً نحو تعددية الأنماط الاقتصادية، وخاصة الحديثة منها، وبناء القاعدة المادية لاقتصاد السوق الموحد، مما فسح المجال موضوعياً لإزالة قوى التلاحم القديمة أو يغير من وظائفها ويستدعي إلى الوجود قوى اجتماعية جديدة.. وهذا ما تحقق في الواقع العراقي بعد ثورة ١٤ تموز إذ فسح المجال اكثر فاكثر للمنتجين البرجوازيين (منطلق التحديث الجديد) وتوسعت قاعدتهم العددية في المدينة أو الريف ضمن قانون الإصلاح الزراعي، وإن كانت ليس بدرجة كبيرة نظرا للظروف التي تسود العالم الثالث وتبعيته للدول الرأسمالية المتطورة والضعف البنيوي لقوى التحديث فيه، الذي أنعكس في أحد أوجهه في طبيعة السلطة السياسية وصراع القوى الاجتماعية.هذه الظروف، وغيرها، أناطت بالدولة الدور الأراس في عملية التحديث باعتبارها أكبر مالك ومنتج في الوقت نفسه، وهذا في بعض نواحيه مرتبط ب " الأشكال التكنولوجية الحديثة للإنتاج، تطلبت أن تقوم الدولة مقام مالك ومنتج جماعي يضفي عليها سلطاناً أشد من سلطان الدولة المركزية الغابرة في العصور الخوالي أو سلطان الدولة المركزية الخراجية في القرن التاسع عشر...[٥] ".

تكونت الدولة المركزية على أنقاض المجتمع الزراعي المتشظي، " وقد استندت عند انبثاقها عام ١٩٢١على ثلاثة عناصر أساسية اندمجت مكوناتها الأرأسية في كل موحد لتمثل قاعدة الحكم الجديد المنطلق نحو مركزة ذاته، رغم التناقضات الكامنة بين مفردات كل عنصر من هذه العناصر من جهة، وبين هذه العناصر ككل من جهة ثانية؛ وللمحدودية التاريخية لأفق تطور بعض هذه العناصر من جهة ثالثة؛ ولاختلاف وأهمية دور كل عنصر في سياق توطيد الحكم وإعادة إنتاج قاعدته الاجتماعية على وفق منطق تطوره الداخلي من جهة رابعة؛ و طموح كل عنصر منها، فرادا، لتوطيد مكانته على حساب العناصر الأخرى من جهة خامسة .. وهذه العناصر هي:

١- قوى الاحتلال الأجنبي والكادر الإداري المرافق لها.

٢- القوى الاجتماعية المحلية المتكونة من:

- المدينية: وتتمثل بالأشراف والعوائل الأرستقراطية القديمة والتجار والملاكين.
- الريفية: وتتمثل بمجموعة القبائل والعشائر ومنظومة قيمها.
- الدينية: وخاصة الإسلامية (السنية) واليهودية.

٣- الإرث المعنوي للملك المعين، ومجموعة الضباط العراقيين في الجيش العثماني[٦]

وكانت هذه الطبقات والفئات غير ثابتة نسبياً، وعلى الأخص في بدايات تأسيس الدولة، واستمرت لفترة طويلة. طالما أن البنية الطبقية لا تتسم بالاستقرار من ناحية المبدأ.

لقد أصاب هذه القاعدة الاجتماعية بعض من التغييرات في سياق صيرورة تطور الانماط الاقتصادية وتوطيد بنى مؤسسات الدولة " ونتيجة لعدد من العوامل، فقد كانت هناك حركات سريعة نسبياً للدخول إلى الطبقات المذكورة والخروج منها، ومن بين هذه العوامل: التشكل السريع لمؤسسات الدولة الملكية، والكساد الاقتصادي العالمي عام ١٩٢٩، وسياسات تسوية الأراضي بين العامين ١٩٣٢-١٩٣٨، وحالات النقص الشديد في التزويد السلعي والتضخم اللولبي خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها مباشرة، والهجرة الجماعية لليهود في في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، والتدفق المفاجيء لأموال النفط بعد العام ١٩٥٢... وكذلك فقد كانت هنالك تحولات مفاجئة جرت داخل هذه الطبقات صعوداً وانحداراً... وفي الوقت نفسه فإن بعض العناصر الطبقية كانت تتقدم من ناحية وتتراجع في أخرى.... [٧] ".

كما جرى تبدل في أولوية دور كل عنصر من هذه العناصر. إذ أندثر دور قوى الاحتلال كمكون رئيسي في تأسيس الدولة وقاعدتها، وازدادت مكانة مؤسسة العرش وخاصة بعد التعديل الدستوري عام ١٩٤٣، وتعاضد دور النخبة العسكرية وخاصة بعد تبلورها منذ النصف الثاني من الثلاثينيات حتى أمست لها الدور الأكبر في التأثير على القرار المركزي للدولة.. كما أن العلاقات شبه الإقطاعية بلورت مكانتها الاجتماعية والسياسية عبر توطيد علاقاتها بالعنف المادي والمعنوي عبر قوانين التسوية وسريان مفعول قانون دعوى العشائر. إذ أن " ... إثراء الكثير من شيوخ العشائر أصحاب الأراضي على حساب رجال عشائرهم الذي أدى إلى إضعاف الروابط العشائرية وبالتالي أضعاف مواقعهم الاجتماعية. وبكلمات أخرى فإن هؤلاء المشايخ كانوا في طريقهم إلى البروز كطبقة، وإلى التحلل كمجموعة اجتماعية ذات منزلة تقليدية... [٨] ". في الوقت نفسه توطد النمط الكمبرادوري منذ مطلع الخمسينيات وبعد تعديل اتفاقية النفط، وحلول مجموعة اجتماعية بعد هجرة التجار اليهود. هذا الحراك في الأولويات والمكونات للقاعدة الاجتماعية لم يجددها في الجوهر.. إذ بقيت في حالة أقرب إلى السكون منها إلى التغيير المنتظر والمتوافق مع المهام الجديد التي تطرحها الحياة. رغم تطورها النسبي مقارنة بما كانت عليه الحالة الاجتماعية في المرحة العثمانية.

"وفي العقدين الأخيرين من العهد الملكي، في الأربعينات والخمسينيات، رصت هذه العناصر صفوفها مبينة مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة، أي في أمور مثل إعفاء طبقتهم من الضرائب والاستبعاد الفعلي عن المناصب المهمة في الدولة، ثم وقبل أي شيء أخر، في الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يجنون الفائدة منه جميعا ...[٩] ". في الوقت نفسه لم تكن القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي تملك أكثر من مظهر السلطة المدعم بقوى العنف، لأنهم" قد فقدوا منذ مدة كل شروط وجودها الحقيقي، أي ثقة وإخلاص القطاعات الأوسع من العناصر الواعية سياسياً في الجيش وبين المواطنين عموماً. وبكلمات أخرى فإن الانقلاب نجح بهذه السرعة وهذا الحسم لأنه كان يعبر عن توجه عام في المجتمع...[١٠] ".

جاءت ثورة ١٤ تموز لتحدث انقلاباً جذرياً في طبيعة السلطة وفي جوهر الأنماط الاقتصادية وتراتيبيتها.. وكان من عاقبة ذلك خلق نظام اقتصادي جديد تناظره علاقات جديدة، على كافة الأصعدة تجسدت بالأخص في انبثاق الأنظمة وأنساق اقتصادية حديثة، كحالة تقريرية، وفي ريادة طبيعة الأنماط الملائمة لواقع تطور العراق الحديث آنذاك وتمثلت في:

- رأسمالية الدولة الوطنية؛
- الإنتاج السلعي الرأسمالي؛
- الإنتاج السلعي الصغير والحرفي؛
- النمط التعاوني؛
- وكذلك النمط الخاص (الكونيالي) في القطاع النفطي ذات الطبيعة الريعية.

لقد وجدت هذه الأنماط، ذاتها التطورية وانطلاقتها الحديثة مع هذا التغيير الجذري. كما أنها، مثلت النقيض التناحري لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي طردها التغيير من مسرح الحياة الاجتصادية على وجه الخصوص، بعد ان استنفذت مقومات إعادة انتاج ذاتها بما يلائم الواقع المادي واصبحت معيقة للتطور بمفهومه العام. ولهذا كانت الثورة بحق قد جاءت بأكثر من مجرد تغيير في الحكم، بل شمل النظام السياسي وفلسفته برمته، كما أثرت بعمق في مصائر الطبقات الاجتماعية، إذ دمرت إلى حد كبير من السلطة الاجتماعية للمؤسسات التقليدية وكبار الإقطاعيين وأصحاب الأراضي الكبار في المدن.. في وقت تعزز فيه نوعياً الفئات الوسطى والعمال وتغيير نمط حياة الفلاحين نتيجة لانتقال ملكية الأراضي ولإلغاء قانون العشائر وشمولهم بالقانون المدني. في الوقت نفسه لابد من التركيز على " الحقيقة الأساسية جداً وهي أن الثورة، بنسفها بنية السلطة القديمة والتركيبة الطبقية القديمة، أخلت بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق، واساساً بين العرب والأكراد وبين الشيعة والسنة والناجم عن عدم التساوي في التطور الاجتماعي لهذه المجتمعات أساسا [١١] ".

وعليه وبالتناظر مع هذه الأنماط الاقتصادية التي شرعت السلطة الجديدة بتبنيها عملياً ومع النظرة الموضوعية الأعمق في إطارها التاريخي الطبيعي، نقول أن القاعدة الاجتماعية للحكم الجديد ا لتي يمكن أن نطلق عليه [الكتلة التاريخية]، قد بدأت ملامح تشكلها قبيل الثورة وكانت تجمعها مصالح عليا مشتركة ورؤى فلسفية متقاربة في عمومياتها وإن كانت متعارضة ومتقاطعة في جزئياتها. وعبرت عن ذاتها وتوجهها ومصالحها الاجتماعية من خلال ائتلافها السياسي ضمن جبهة الاتحاد الوطني التي كانت جبهة عريضة من القوى السياسية ذات التشخيص المشترك لطبيعة المرحلة ومهامها والتي ضمت أحزاب كل من : الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي والبعث العربي والاستقلال وعدد من السياسيين المستقلين. كما عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني علاقة ثنائية مع الحزب الشيوعي. كانت هذه الجبهة تعبيراً عن نضج الظرف الذاتي للثورة.

مثلت هذه الكتلة القاعدة الاجتماعية للحكم للجمهورية الأولى والتي ضمت طبقات وشرائح اجتماعية عديدة كان لبعضها دور عضوي، متباين نسبيا، في تحقيق هذه المهام وفي إعادة انتاج ذاتها المستقبلية والتي جمعتها مبادئ رئيسية عامة مستوحات من ماهية الثورة باعتبارها " ثورة تحرر وطني في جزء من أمة مجزأة، فهي إذن ثورة وطنية موجهة ضد الاستعمار، و ديمقراطية موجهة ضد الإقطاع والاستغلال، وقومية باعتبارها جزءا من الثورة العربية العامة ملزمة بالاتجاه في سيرها التاريخي الحتمي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية [١٢] ". وكان النظام الجمهوري؛ الاستقلال الوطني (السياسي والاقتصادي)؛ الوحدة الوطنية العراقية ؛ الانتماء إلى الأمة العربية، بمثابة الأهداف الوطنية المشتركة لهذه القوى الاجتماعية. إن سعة هذه الأهداف بمفرداتها المتشعبة والمركبة وما يستنبط منها، لا يمكن أن تنجزها طبقة أو فئة واحدة مهما كانت. لذا كان لابد من قيام جبهة عريضة من القوى السياسية ذات التشخيص المشترك للمهام الاجتصادية والسياسية المطروحة آنذاك.. فكانت جبهة الاتحاد الوطني. أما من الناحية الطبقية فيمكن ترجمة هذه القوى ب:

- الفئات الوسطى المدنية منها والعسكرية؛
- البرجوازية الوطنية والصناعية خاصة منها؛
- البرجوازية الصغيرة المدينية على وجه الخصوص؛
- العمال والفئات الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة؛

هذه الطبقات والفئات في عمومياتها مثلت القاعدة الواسعة لسلطة ١٤ تموز.. مع الإقرار بأن الفئات الوسطى قد لعبت الدور الأكثر تأثيراً في صياغة القرار المركزي وإقراره ومن ثم تنفيذه. في الوقت الذي لعبت الطبقات الدنيا (العمال وفقراء المدينة والريف وبعض من شرائح البرجوازية الصغيرة) دور الضاغط من الأسفل نحو تعميق مسيرة الثورة ذاتها. رغم أن ثورة ١٤ تموز كانت تحاول قدر الإمكان التعبير عن مطاليب الفئات الفقيرة والكادحة وحكمت لهم لكنها لم تحكم بهم[١٣]. وهو تعبير عن عدم تجذر الثورة بما يكفي لاشباع طموح هذه الفئات وهذا نابع من طبيعة السلطة السياسية للثورة التي لعبت الفئات الوسطى دوراً تقريرا تقريبا، ومن تطور القوى المنتجة آنذاك ومن ماهية الوجود الاجتماعي وهشاشة البنية الطبقية. يخالف هذا الموقف القوى السياسية الرديكالية/اليسارية، التي كانت تعبر عن مصالح هذه الفئات لكنها في الوقت نفسه قد " انطلقت دوما من تفاؤل معرفي وتاريخي، مفترضة أن الأشياء كفيلة بأن تتغير نحو الأفضل بعد فترة وجيزة، وذلك بفضل النشاط السياسي الذكي والبارع، لكن اتضح أن السياسة ليست هي الأساس في إحداث التغيير في حياة البشر. وبسبب الاعتقاد بأن السياسة، لا الأسس المادية الاجتماعية هي التي تغير الواقع، تمزقت بنية الأمل السياسي المعاصر...[١٤] ".

كما أن هذه القاعدة الاجتماعية قد تميزت بالتداخل المتصارع بين متطلبات تكريس ذاتها على وفق طبيعة علاقاتها الاقتصادية الجديدة (روابط اقتصادية مع السوق العالمية، رفع مكانة الفردية والملكية الخاصة، روافد فكرية جديدة..الخ)، وبين منظومة القيم الاجتماعية التي تربط قيمة الإنسان بالنسب وعراقته و تمسكه بالدين ومتطلباته.

كما أنها أخذت تتحارب بصورة غير متبصرة، في بعض أوجهه على الأقل، ولم يبق مدى لم يذهب إليه، حتى أمسى هذا النزاع حقيقة مركزية في التاريخ العراقي المعاصر والتي لا تزال ذيوله إلى الوقت الحالي، كما كان مأساوياً وحاسما إلى حد كبير.. مما ساهم في تدمير الذات الحزبية لهذه القوى وذات الثورة وضياعها وقد نبع هذا الصراع بين العراقويين والقومانيين (بالمفهوم التخصصي وليس الاحتقاري) بشقيهم الناصري والبعثي،من تضارب الرؤى لواقع مستقبل العراق ومن الظروف السائدة آنذاك ليس في داخل العراق حسب بل في داخل المنطقة وخاصة مع الناصرية التي دفعتها أنويتها إلى تبني فكرة الاندماج الفوري معها و " أملت دفع البعثيين للعراق باتجاه وحدة لم يكن العراق مستعداً لها لا موضوعياً ولا نفسيا [١٥] ". وتزامن ذلك بالتطابق مع الانقسامات الطبقية والعرقية والدينية.

بين ثورتي ١٤ يوليو/تموز الفرنسية والعراقية اللتين تمر مناسبتهما هذا الاسبوع هل هناك اوجه مقاربة او مقارنة او علاقة تذكر؟ عديدون بلا شك العراقيون، من اليساريين والقاسميين خاصة، راودهم استفهام بطر كهذا في لحظة او اخرى وربما لم يتردد بعضهم من توظيفه في حماساته او سجالاته الايديولوجية والذاتية وغيرها. بيد ان ذلك التوظيف ظل خجولا وعابرا دائما. اما المقارنة بالمعنى الفعلي للكلمة فلا احد حسب علمنا، من الجيل التموزي نفسه، الاربعيني – الخمسيني – الستيني اذا جاز القول، وجد ما يشجعه على خوض مغامرة اجابة على استفهام كهذا برغم مرور اكثر من نصف قرن من الزمن على احداث تموز ١٩٥٨العراق تلك، وهي فترة كافية في احوال اخرى لبلورة تقييمات تجريدية والخوض في مقاربات او مقارنات موضوعية.

د. حسين الهنداوي
باحث عراقي

بين ثورتي ١٤تموز
فرنسية وعراقية هل من مقارنة؟

بالنسبة لي، وانا انتمي الى جيل تفتح وعيه السياسي على اخفاقات ثورة تموز تحديدا، وعلى مشهد الطائرات البعثية وهي تدك مأوى زعيم نصف الثورة/ نصف الانقلاب تلك، كان البحث عن علاقة، أي علاقة بين الحدثين الفرنسي والعراقي حاضرا كمحض اغراء في البداية وكان سيبقى كذلك لولا حسن حظ، والهجرة حسن حظ غالبا، تمثل في اقامة تقترب من ثلث قرن في عالم ١٤ تموز الفرنسية هذه المرة.

ففي البلدين، فرنسا والعراق، يظل حدث ١٤ تموز الخاص بكل منهما نقطة استقطاب حميمة لديه ولاسباب تاريخية وشخصية وعابرة في آن، لا مكان للحديث عنها هنا باستثناء التذكير بان الفرنسيين هم ايضا سجاليون ورومانسيون عندما يتحدثون عن ١٤ تموزهم التي لا تقارن لديهم بشيء ناهيك عن ١٤ تموز العراقية التي يجهلونها عن بكرة ابيها. بيد ان مقارنتي بين الحدثين التي ولدت بشكل عابر في البدء سرعان ما تكشفت عن كونها مهمة وعرة بحد ذاتها تزداد عسرا وتعقدا كلما تقدمت خطوة جديدة في حفرياتها الى درجة لم يعد من خيار لدي سوى الزعم بانها قاصرة بكل معنى الكلمة، وتاليا – ولانها مثيرة للمشاكل حتما، خاصة وان العسكري في السلطة لدينا لم يعترف بعد، وبعضه لن يعترف ابدا، بالكارثة التي الحقها بمجتمع بلاده المدني منذ انقلاب ١٩٥٢ في مصر الذي اوهم زمرة من "ضباط احرار" ما بأنهم "المنقذ" – لا بد لمهمة كهذه من مؤرخ (او مؤرخين) اكثر شبابا وعلما وجرأة وتجريدا ليستطيع فعلا افتضاض اسرارها الكثيرة.

المقارنة اذن، وهذا تأسيسنا الوحيد، ممكنة جدا بين الحدثين الفرنسي والعراقي شرط ان يكون المرء نقديا وهذا مزاج فرنسي اصلا لم يعهده العراقيون بعد. ولا يقتصر الامر على القشور والمصادفات والطبائع العارضة، اي لا يقتصر على كونهما ثورتين شعبيتين سواء بسواء وتقدميتين تحرريتين بمعنى او بآخر واطاحتا بملكيتين بائدتين لتقيما بدلهما جمهوريتين حالمتين الى هذا الحد او ذاك، ولكل منهما زعيمها اللامع و"النزيه" ايضا روبسبيير هناك وعبد الكريم قاسم هنا، وحصلتا كلتاهما في اليوم الرابع عشر من نفس الشهر القائض وانهارتا بعد خمس سنوات الواحدة كما الاخرى بعد ان اكلت، كل منهما بطريقتها الخاصة، ابناءها الواحد بعد الاخر وبذات القسوة والبشاعة وحتى النذالة احيانا قبل ان تصبحا مجرد لحظات ماضية، انما خالدة في الحالتين في نظر الجماعة البشرية ذات العلاقة باحداهما او بالاخرى.

فهذه المصادفات، كما اشرنا، خارجية ولا قيمة لها لذاتها، بل لا قيمة لها اطلاقا اذا اقتصرنا عليها وحدها. لان الامر يتعلق هنا بتشابهات سطحية مهما كثرت لا سيما ونحن نعتقد بان ١٤ تموز الفرنسية لم تلعب على الاطلاق أي دور او تأثير مهما كان بعيدا او ضئيلا في حصول او حتى وجود فكرة ١٤ تموز العراقية. بل لا نعتقد بان أي من صانعي الثورة العراقية امتلك فكرة ما عن الثورة الفرنسية التي لم يسمع بها، كما تشير دلائل كثيرة، معظم افراد تلك النخبة من الضباط العراقيين الثوار الشجعان بلا شك دون استثناء من شيوعيين وقوميين ويساريين ويمينيين واسلاميين، انما وبلا شك ودون استثناء ايضا نصف المثقفين نصف المدركين لمفهوم المجتمع المدني، ومنهم نصف البدو احيانا ما دام الامر يتعلق بموظفي ثكنات في التحليل الاخير.

ولا يغير من ذلك انهم سموا انفسهم بـ"الضباط الاحرار" واطاحوا في ١٩٥٨ بنظام ملكي في عراق خارج لتوه من غياهب اربعة قرون من السحق تحت اقدام أسخم امبراطورية في تاريخه، وخارج لتوه ايضا من محنة اربعة عقود من بشاعات الاستعمار البريطاني الخبيث حتى عندما لم يكن يقصد ذلك، أي بطبيعته، ومن نظام ملكي تابع وبرلماني دستوري زائف نجمه الاعلى عسكري فظ، هو نوري السعيد، الذي طبق مرة، في ١٩٤٨، فكرة المساواة الديمقراطية بإعدام اربعة معارضين يساريين في نفس اليوم احدهما شيعي (حسين الشبيبي) والآخر سني (زكي بسيم) والثالث مسيحي (يوسف سلمان) والرابع يهودي (يهودا صديق)، ثم علق جثثهم على اعمدة الكهرباء في الأحياء السكنية لطوائفهم الرئيسية كما كاد يلحقهم بخامس صابئي، مالك سيف، لولا انتقاله للعمل كعريف مخابرات لأنقاذ رأسه قبل ان ينتقل ليتولى رئاسة مكتب المخابرات العراقية في طهران. نظام ملكي مستورد عاهله، فيصل الاول، من خارج أمة مزهوة بنفسها الى حد الجنون احيانا كالأمة العراقية تلك التي كانت تتباهى بأنها "تقرأ المحي" وعيونها"مفتحة في اللبن".

فالمقارنة بين ١٤تموز الفرنسية في ١٧٨٩ ونظيرتها العراقية في ١٩٥٨، ممكنة بالقدر الذي تمتلكان فيه اسباب مشتركة موجزها انهما نتاج نمو فئات اجتماعية تتشابه فقط في كونها جديدة بالنسبة للنظام القائم قبلا، في فرنسا نهاية القرن الثامن عشر وفي عراق منتصف القرن العشرين، ولنطلق عليها مؤقتا اسم البرجوازية ولو مجازا في الحالة العراقية. ونقول تتشابه فقط لان، ظاهريا، لا شيء يجمع هاتين الحالتين غير هذا اذا راعينا الحذر الشديد من مقارنة اوضاع غير قابلة للمقارنة.

هناك اذا امكانية المقارنة السلبية بين الثورتين، أي تلك التي تتفرغ لتشخيص المظاهر الجوهرية لاختلافها او اقترابها كحالتين. وهذه المظاهر كثيرة سنركز على الاساسي جدا منها فحسب وباختصار

شديد.

المظهر الاول، يتعلق بمفهوم الثورة ذاته، وبنتائجه تاليا. وهنا يفترق ١٤ تموز الفرنسي عن مثيله العراقي كليا وعلى اكثر من صعيد. ولن نقصد الدخول في جدل بيزنطي حول مفاهيم الثورة والانتفاضة والانقلاب وما شابه. فالحدثان انقلابان وانتفاضتان وثورتان وضرورتان مطلقتان في نفس الوقت ما دامتا نالتا شرعية شعبية فعلية بلا ريب لدينا، كرست موضوعيا وتاريخيا انتصار الفئات الاجتماعية الجديدة تلك واندحار النظام السابق. انما نقصد ان ١٤ تموز الفرنسي ثورة حدثت في امبراطورية استعمارية كانت مع بريطانيا العظمى، احدى القوتين الاعظم عسكريا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا في عالم تتقاسمان السيطرة على معظمه. لكن فرنسا، ومثلها بريطانيا، كانت ايضا وقبل ذلك دولة مؤسسات راسخة الجذور والقيم بغض النظر عن موقفنا الايديولوجي منها. واشدد هنا على مفهوم الدولة لانه كان العمود الفقري للقوة الامبراطورية وليس العكس. وهذه الدولة بمؤسساتها وقيمها وعقليتها وكل مبررات وجودها الخاصة والعريقة هي تحديدا وجذريا ما اطاحت به الثورة الفرنسية التي، وهذا بحد ذاته مهم، سرعان ما اغوت كل اوروبا بل كل العالم الحي آنذاك بنزعة الاطاحة بالمؤسسات القديمة وبحمى كنس العالم القديم مطلقة الصيحة الرائعة والحية ابداً: عالمكم العتيق يزعجني!

اما ١٤ تموز العراقية فهي ثورة حدثت في بلاد شبه مستعمرة بعد ولا تزال، وقطعا شبه دولة ولا تزال، واكاد اقول شبه امة ولا تزال ايضا... حتى البرجوازية الصغيرة التي خططت ونفذت الانقلاب العسكري الذي اصبح ثورة بفضل الشعب المعدم، لم تكن سوى للوم وشبه طبقة لا اكثر. لذلك فالثورة مثلت وعدا بالاطاحة، وعدا وحسب، ولم تطح باي شيء في الواقع من ذلك النظام القديم باستثناء ربما الاطاحة بتمثال الجنرال البريطاني "مود" محتل بغداد الذي وحتى اذا حملناه رمزية مكثفة كتلك التي لسجن الباستيل فان الاطاحة به لا تحمل قيمة الاطاحة بالباستيل التي لم تكن سوى شرارة البدء في الثورة الفرنسية.

فالبرجوازية الصغيرة العراقية، ومثقفوها خاصة، التي الهمت الثورة وقادتها كانت صاعدة وجديدة بلا شك، الا انها كانت مشوهة ونهمة وفظة ورثة في ذاتها ومنذ نطفتها الاولى بسبب وبدون سبب احيانا. فما معنى مثلا قتل كافة افراد عائلة مالكة مستسلمة للجنود سلفا؟ وانها لنكتة بائخة تشبيه فيصل الثاني بلويس السادس عشر او غازي الاول بهنري الرابع او السادس، او الوصي عبد الأله براسبوتين.. او الهاشمية بالبوربونية.. لكن الامر يتعلق ببرجوازية مشوهة لانها بلاطية-بدوية اساسا... كلهم ضباط... وهنا تحديدا الفارق الجوهري الاخر بين الثورتين الفرنسية والعراقية، واقصد دور الفكر والثقافة في صنع كل منهما. اذ ليس سرا الان ان احد العوامل الرئيسية التي الهمت الاحرار في اوروبا. فمن قادتها ماكمليان روبسبير الذي لقب دائما بـ"العفيف" النزيه وكان متهما من اعدائه بالانحياز للحرية على حساب الوطن، له مؤلفات فلسفية مطبوعة، ولجان بول مارا الرائع ايضا مؤلفات فكرية اشهرها "سلاسل العبودية" المطبوعة قبل الثورة الفرنسية بسنوات التي امتلكتها خطابات الزعيم الشهيرة... ومع ذلك فقد كانت ارحم واسمى من رطانات غيره من افراد ذلك الرهط كله من عقداء ورتباء الجيش والانضباط العسكري وشرطة المرور وقوات الجمارك وحراس حدود وخيالة واسطبلات وتموين وميرة...لا غرابة بعدئذ ان ينحدر الصراع

الثورة الفرنسية على العكس ولدت في الثقافة بل ولدت من الفكر والفكر الفلسفي السياسي تحديدا، ولا يقتصر الامر على استلهامات او تحريضات من فولتير وروسو ومونتسكيو مثلا انما كان معظم قادة الثورة الفرنسية من ابرز المفكرين الاحرار في اوروبا. فمن قادتها ماكمليان روبسبير الذي لقب دائما بـ"العفيف" النزيه وكان متهما من اعدائه بالانحياز للحرية على حساب الوطن، له مؤلفات فلسفية مطبوعة، ولجان بول مارا الرائع ايضا مؤلفات فكرية اشهرها "سلاسل العبودية" المطبوعة قبل الثورة الفرنسية بسنوات طويلة، وكذلك حال سان جوست ودانتون ورجل الدين امانويل سياس الذي يعد كتابه "ما هو الشعب" احد اهم المؤلفات في الفكر السياسي الاوروبي الحديث...

حركة ١٤ تموز العراقية، هو خلطة شعارات متناقضة احيانا لا يجمع بينها شيء سوى كونها شعارات بلا تعريف يشتبك فيها الحابل بالنابل وغالبا بسبب مصادرها السقيمة والبائسة هي ذاتها ناصرية كانت ام ستالينية بكداشية ام عفلقية او غيرها من الرغاء.

الثورة الفرنسية على العكس ولدت في الثقافة بل ولدت من الفكر والفكر الفلسفي السياسي تحديدا، ولا يقتصر الامر على استلهامات او تحريضات من فولتير وروسو ومونتسكيو مثلا انما كان معظم قادة الثورة الفرنسية من ابرز المفكرين الاحرار في اوروبا. فمن قادتها ماكمليان روبسبير الذي لقب دائما بـ"العفيف" النزيه وكان متهما من اعدائه بالانحياز للحرية على حساب الوطن، له مؤلفات فلسفية مطبوعة، ولجان بول مارا الرائع ايضا مؤلفات فكرية اشهرها "سلاسل العبودية" المطبوعة قبل الثورة الفرنسية بسنوات طويلة، وكذلك حال سان جوست ودانتون ورجل الدين امانويل سياس الذي يعد كتابه "ما هو الشعب" احد اهم المؤلفات في الفكر السياسي الاوروبي الحديث...

لا شيء من هذا السحر بالفكر والثقافة لدى قيادة ١٤ تموز العراقية. بل على العكس تماما أي قد لا تجد كارها للثقافة والفكر مثل هؤلاء "الضباط الاحرار" جميعا ودون أي استثناء بحمرهم وخضرهم وصفرهم حتى نهاية السلسلة. حتى عبد الكريم قاسم الذي يلقبه حتى بعض اعدائه بـ"الامين" لم يشهد له احد بعلاقة مع كتاب...

وتعرفون القيمة الفكرية المقاربة للصفر بين القوى السياسية التي ساهمت في اشعال الثورة العراقية تلك ليأخذ اشكالا دموية انتقامية غالبا وهمجية احيانا الا انها كانت عقيمة وتدميرية للمجتمع على الدوام. ففي غياب الفكر لم يعد هناك هدف يمكن تسميته بالهدف السياسي او الايديولوجي او أي هدف ولو كان وهميا، يأخذ بالاعتبار المجتمع بذاته. حتى السلطة لم يعد لها من محتوى آنئذ سوى الاستزلام وتدمير الآخر، نعم الآخر برغم ان هذه المفردة لم ينطقها احد في تلك الفترة.

والحال في الصراع خلال الثورة الفرنسية حتى في مراحلها الدموية والرهيبة كان المجتمع هو الهدف الشاخص بالنسبة للجميع. ولقد كان صراعا بين تيارات مجنونة بفكرة تغيير العالم نحو الافضل: فحول مفاهيم عن الحرية والمساواة والدستور والدولة والمواطن وما شابه تذابح الجيروندیون واليعاقبة. اما في الثورة العراقية فمن اجل التبعية تذابح الاخوة الاعداء. من اجل تبعيات بالمعنى الحرفي الاكثر فجاجة: قوميون تابعون لمصر الناصرية وشيوعيون لموسكو الخروشوفية وبعثيون لقطار السي آي أي واخوانيون لحزب التحرير الاسلامي وجادرجيون وقاسميون وهلم جرا من تبعيات ستفرخ تبعيات الى ما لا نهاية، وشوهاء باصالة، بما فيها الصينية والالبانية والكورية والطورانية والسورية والايرانية وحتى الحواتمية والحبشية والقذافية والخ...

وهكذا فلقد خسر الشعب المسكين كل شيء بينما كان الكل رابحا سواه، رغم انه صفق كثيرا وبكى كثيرا وذبح الالآف منه في كل منعطف. فلقد غدر به الجميع حتى بكين وموسكو وغيرهما من عواصم الوعد الكاذب. بل وحتى مصر الطيبة القلب عادة لم تتردد من اظهار كل لؤم على بغداد، فيما صار عبد الناصر يتلوى من الفحيح كلما سمع بإسم عبد الكريم قاسم كما لو انه مضروب على يافوخه بمطرقة فيما لم يعد يهم محمد حسنين هيكل وراديو صوت العرب سوى تلفيق المثالب عليه كما لو انه كان قليل مثالب.

يبقى مجد واحد لثورة ١٤ تموز العراقية، وهو مجد خالد هذا، تشبه فيه الثورة الفرنسية تماما وهو انها تماهت مع صرخة مجتمع كان يغلي للاطاحة، برغم انه لم يمتلك أي شرط للنجاح فيها، بنظام ملكي بال وتابع ودموي ولو نسبيا ويسكن عظامه الدود حتى عندما كان يزهو بقبعة لندنية. مجد آخر اكبر ربما، لثورة ١٤ تموز العراقية ايضا، هو انها، وقطعا دون ان تدري، علمتنا كجيل المغامرة والسفر وتأمل هزائمنا ولو خلسة وعن بعد، نازعين دشاديشنا واخلاقنا القروية وربما الى الابد... وهذا بحد ذاته دين لها علينا كبير... دينها الفعلي الوحيد.

١) د. حسين الهنداوي: كاتب عراقي واول رئيس لمفوضية الانتخابات، له في الفلسفة "هيغل والاسلام" (١٩٨٧ بالفرنسية)، و"التاريخ والدولة ما بين ابن خلدون وهيغل" (بيروت ١٩٩٦)، و"على ضفاف الفلسفة" (بغداد ٢٠٠٥) و"هيغل والهيغلية" (الكنوز الادبية ٢٠٠٤)، وتحت الطبع "استبداد شرقي ام استبداد في الشرق؟"، و"مقدمة في الفلسفة البابلية"، و"في نقد العقل الامريكي" و"محمد مكية والعمران المعاصر" وفي الشعر "اخاديد".

في ذكرى ثورة 14 تموز

عبد الكريم قاسم . . إلى أين قاد جمهوريته الأولى ؟؟

جمال العتابي×
كاتب عراقي

الدكتور عبد الفتاح علي البوتاني ، قدم دراسة تاريخية سياسية تناولت أرشيف جمهورية العراق الأولى ، الذي اختص بالحركة الشيوعية كما وردت في تقارير مديرية الأمن العامة .. للفترة من ١٩٥٨ – ١٩٦٢ .

الدراسة صدرت عن الأكاديمية الكردية في اربيل ٢٠١٠ ، وهي تعد احدث الدراسات التي صدرت في هذا الميدان ، ويكتسب هذا الجهد البحثي أهمية استثنائية لأسباب عدة . منها : أن هذه التقارير صدرت مذيلة بتوقيع مدير الأمن العام العقيد عبد المجيد جليل .(قتل ١٩٦٣) .

معتمداً الوثائق التي كتبها المسؤول الأول في الأمن العامة ، من هنا تكتسب أهميتها فهي ليست وثائق ثانوية أو هامشية .. تصدر عن مخبرين ، أو عن دوائر وحلقات أمنية وسطية ، والأهمية الأخرى أنها تناولت الفترة التي أعقبت سقوط النظام الملكي .. وقيام أول جمهورية في العراق بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهي فترة فاصلة من تاريخ العراق الحديث .. في تحولاتها وصراعاتها .. وأحداثها الدراماتيكية . ونتائجها .. لذا تظل التجربة حاضرة دائماً في اهتمامات الكتاب والباحثين والمهتمين بتاريخ العراق المعاصر .. مثلما تبقى مفتوحة لقراءات واحتمالات غير نهائية وبحاجة لجهد الباحثين لدراساتها إذ ما تزال الكثير من زواياها بحاجة إلى من يسلط الضوء عليها ويكشف عن أسرارها .. على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولتها في العقود الثلاثة الماضية . ودرست أسباب وعوامل انهيار النظام الملكي .. وقيام الجمهورية الأولى . أو تلك الدراسات التي اهتمت بالفترة التي أعقبت ١٤ تموز ١٩٥٨ وبقادتها ورموزها ، ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..

إن الحاجة تظل قائمة نموذج من هذه الدراسات ،لان الكثير من الوقائع ما تزال مثيرة للجدل .. وتباين الرؤى في تفسير أحداث تلك الحقبة .وربما تيسر للباحثين الآن الاطلاع على حقائق ووثائق جديدة ـ كما تهيأت للدكتور البوتاني .. نتمكن من خلالها إعادة النظر في تفسير أو توضيح الكثير من تلك الوقائع والأحداث . بنظرة تأملية متأنية .. بعيدة عن المشاعر المتأججة والعواطف السطحية . لكي نقرأ التاريخ قراءة موضوعية ، قائمة على استخدام العقل والمنطق في تفسيره . بمنهجية علمية راسخة ورصينة . تبتعد عن كلام الشعارات والأحلام والأوهام .

ومحاولتنا هذه .. هي دعوة للقارئ للبحث عن إجابات .. ربما لا تنتهي ، في المصير الكارثي الذي آل إليه حال العراق .. منذ ١٤ تموز ١٩٥٨.. وحتى اللحظة الراهنة .. فهل يمكننا إلقاء المسؤولية بشخص عبد الكريم قاسم وحده ، وهو الذي دفع ثمناً باهضاً لسياسته فكان أول الضحايا مع رفاقه، وأضحى مصير بلد كالعراق .. يستباح من قبل عصابة من القتلة ، أراقت دماء الالاف من أبناء الشعب العراقي .

أن الغاية من هذه التقارير لا تقتصر على تقديم عرض لبعض منها وهي التي لم تكتمل بعد . وان بدأت في تقرير للتحقيقات الجنائية في أيلول ١٩٥٤ ، وانتهت في اب ١٩٦٢.. بل هي اشمل من ذلك . في التصدي لتجربة الجمهورية الأولى بكاملها . أما تلك التي تناولت حقبة ما بعد تموز ١٩٥٨، فبدأت بتقرير صدر في ١٩٥٨/١٠/١٦ .

فمنذ الأشهر الأولى ما بعد تموز ١٩٥٨ ، يمارس عبد المجيد جليل منهجه التحريضي المعادي للحزب الشيوعي ، ولأنصاره ومنظماته ، محذراً عبد الكريم قاسم من خطورة امتدادهم الجماهيري [مازال الطلاب الشيوعيون في المعاهد العالية يقومون ببث الدعاية الواسعة لمنظمتهم .....] وفي الفقرة (٢) من التقرير يذكر [استغل الحزب الشيوعي السري ..... حادثة قتل الفلاح محسن بن زغير ـــ في إثارة الجماهير .....] والبداية كما يذكر عبد الفتاح البوتاني (ص ٥٢) في كيفية اختيار جليل لإدارة الأمن العامة . [ومما له دلالاته أن قاسم عين ضابطاً مغموراً لمديرية الأمن العام وهو العقيد عبد المجيد جليل ، وكان هذا معروفاً بمعاداته للحركة الوطنية ، وكان يعمل قبل الثورة كضابط ارتباط بين مديرية الاستخبارات العسكرية ، ومديرية التحقيقات الجنائية (الأمن)، أي انه كان على صلة بسلفه بهجت العطية] وحسب رواية البوتاني فالعقيد جليل لم يكن ضابطاً معروفاً بالوطنية ، وكان (الضباط الأحرار يخافونه ، ويتحسسون منه قبل الثورة . ولأنه كان على صلة (بقاسم) وبهجت العطية لذلك أوكل إليه منصب مدير الأمن العام ولأنه لم يكن ليختلف كثيراً عن سلفه العطية في اضطهاد الشيوعيين ومحاربتهم ..

وأن صحت هذه المعلومة .. فأن قراءة متأنية للتقارير المنشورة تشير بوضوح إلى حقيقة هذه الشخصية وطريقة تفكيرها وسلوكها، وتكشف كذلك الموقف العدائي من قوى اليسار، القائم على الافتراء والكذب والتضليل ، والمبالغة في سرد الأحداث أو افتعالها . وهي مكتوبة بلغة لاتحمل انطباعاً عن كاتبها سوى الارتباك في الصياغة واللغة ، أن آلية التكوين (الصياغة) في نص التقارير وما تحفل به من ضعف على صعيد الفكرة يوحي بضعف في وعيه السياسي الذي كان يميز ضباط الحقبة التاريخية ذاتها وسمة من سمات تفاعلهم مع الأحداث الجارية .. وان كان جليل بهذا المستوى فكيف بالزعيم عبد الكريم قاسم؟ الذي كان يتعامل بجدية مع تلك التقارير ويستجيب لنداءاتها التي لاتنقطع عن التحريض وتصفية الحسابات السياسية بشتى الأساليب ..

من المؤسف حقاً أن التاريخ اثبت بما لا يقبل الجدل والنقاش إن قاسم كان منقاداً تمام الإنقياد إلى (سلطة) عبد المجيد ، ومنفذاً لتوجيهاته ، وتوصياته، وأقدم على العديد من الإجراءات تنفيذاً لإرادة جليل ، مخالفاً بذلك الإرادة الأكبر، وهي إرادة الشعب العراقي ، وبالضد من المصلحة الوطنية .. وهناك أمثلة عديدة لا حصر لها من القرارات التي اقدم عليها قاسم اعتمدت (وصايا) جليل ..أضرت بمستقبل البلاد وقادته إلى الهاوية في ٨ شباط ١٩٦٣ .

أن القراءة تفتح الأبواب واسعة أمام العديد من التساؤلات والاحتمالات ، والاستنتاجات في حالة التصدي لاحداث أكثر من نصف قرن من تاريخ العراق .. بالدراسة والتحليل والفحص .. بتجرد وموضوعية ..

ومن المسلم به إن مرحلة ما بعد تموز ١٩٥٨ شهدت غياباً للممارسة الديمقراطية الحقيقية بإلغاء الدستور وتعطيل البرلمان . وتمرير كذبة إجازة الأحزاب بسيناريو مضحك بطله الأول عبد الكريم قاسم .. فضلاً عن مصادرة الحريات . واستخدام أساليب القمع والقهر لمواجهة مطالب الشعب الأساسية . وزج العديد من المواطنين في غياهب السجون والمعتقلات بتهم باطلة وكيدية ،واللجوء إلى العنف وقوة السلاح في مواجهة الحركة الكردية وهي تطالب بحقوقها المشروعة . ولعل المفارقة الأبرز أن أكثر المتضررين من إجراءات السلطة القمعية تلك ، هم من الشيوعيين وأنصارهم ، ومن أبناء الشعب الكردي .. في حين كان قاسم يمارس سياسة ترضية القوى المتآمرة على الوطن وعلى حياته والتسامح معها وفق شعاره المشهور (عفا الله عما سلف) . لقد أصيبت مختلف الأوساط والقوى السياسية والاجتماعية التي شاركت في الانقلاب أو أيدته بخيبة أمل بعد أن عجز النظام الجمهوري عن تحقيق أهدافه السياسية . وبسبب أنفراد (قاسم) بالسلطة وإخفاقه في معالجة أية قضية سياسية داخلية . إذ تسلط مجموعة من العسكريين على مقدرات البلاد على رأسهم عبد الكريم قاسم ، الذي نصب نفسه رئيساً للوزراء ، واتخذ من وزارة الدفاع مقراً له ولإدارته إلى يوم سقوطه في ٨ شباط ١٩٦٣ (البوتاني ،ص ١٠٩) يذهب عبد المجيد جليل في تقاريره إلى أبعد من ذلك في نقل أو تحليل الأحداث ، أنه يستكشف بعض التنبؤات المتعلقة بها ، ذلك أن الأحداث التي يذكرها جليل لم تحصل أو تقع بعد ، وإنما هي في اعداد الحصول اللاحق زمنياً. إذ يتوقع ويتنبأ بما سيقوم به الحزب الشيوعي [إنهم يستعدون للقيام بحملة اعتداءات موحدة في كافة أنحاء بغداد وخاصةً في الأعظمية والكرخ ، وتشير المعلومات أيضاً بأنهم يرتبون حملة كبرى للقيام بأعمال عنيفة واسعة النطاق ،.....] والقضاء على جماعات القوميين والبعثيين وكل من يناوئهم ، وإنهم سيبدأون في تنفيذ خطتهم أعتباراً من ١٩٥٩/٧/٢٥] . أن جليل ليس من السذاجة أن ينسج من خيالاته هذه الأفكار ليقدمها طعماً طازجاً لعبد الكريم قاسم . بل انه يدرك تمام الإدراك أن قاسم والمحيطين به من العسكريين وأجهزته الأمنية والاستخبارية . باستثناء القلة المحدودة جداً ، تتناغم مع هذه الأفكار .. وترحب بها .. وتدفع بقاسم إلى اتخاذ الإجراءات التي ترضي أهداف وغايات هذه المجموعات المعادية ، والزعيم ذاته يجد كذلك مايرضي قلقه ، وغروره ، وعدم وضوح الرؤية لديه .. فيندفع إلى ابعد من ذلك في تشويش وإرباك الوضع السياسي التي لاتدل على نضج سياسي .. أو حنكة في إدارة الدولة .. ولهذا السبب يرى العديد من المؤرخين الى إمكانية خروج العراق من المأزق ببقاء قاسم قائداً عسكرياً أو وزيراً للدفاع .. لإدارة البلاد دستورياً ، وتأسيس دولة القانون .. على الأقل بعد ما أعلن مراراً عن إنهاء فترة الانتقال .

إلا أن نزعته العسكرية وفرديته ، منعته من هذا الخيار الأصعب .. وهو خيار ينتمي إلى

أن الأمثلة التي قدمها (البوتاني) من التقارير كثيرة ، كما أن الجهد الذي بذله الباحث في جمعها ودراستها .. يستحق كل التقدير والاعتزاز ، تلك التقارير بما تتضمن من معان ودروس وتجارب .. تتطلب القراءة بعناية فائقة .. لمرات كثيرة .. وبأعتقادنا إن هذه الحزمة من التقارير لاتمثل لوحدها كل التقارير التي وثقت تلك المرحلة ، فمن المؤكد آن عدداً هائلاً من الوثائق .. مايزال محفوظاً أو مركونا في أماكن عدة ، بحاجة إلى المراجعة والدراسة ومحاولة (البوتاني) . في جرأتها وصدقها .. تفتح الباب واسعا . للخوض في هذا الميدان ، وهو يتسع لكل المحاولات الاخرى الجادة والرصينة . في إعادة تقييم تجربة جمهورية العراق الأولى .. ولا شك أن دراسة البوتاني هي الاخرى موضع تقييم من لدن القارئ . فأن أختلفنا أو أتفقنا في هذا الرأي أو ذلك . فان الشيء الذي لانختلف عليه هو نص الوثيقة ذاتها .. الذي يفصح عن نفسه ، وعن سياسة النظام ، ويكشف بما لايقبل الشك الدور الذي مارسه عبد المجيد جليل في التضليل والتحريض ..

حاول البوتاني الإجابة عن العديد من الأسئلة . الا أن حجما اكبر منها يدعو للمزيد من المراجعة . أن شعوراً بالمرارة يفصح عنه الباحث بالقول [أنا لا أتباكى على العهد ألقاسمي ، بل حانق عليه ، واعده عهداً تميز بعدم الاستقرار السياسي ، عهداً لم تزدهر فيه الحياة السياسية الحقيقية ، عهداً خان مؤيديه ومحبيه والموالين له ، خوفاً من القوى الرجعية والعنصرية الغاشمة] . ثم يضيف بالاعتقاد [بان كل ما حصل للشعب العراقي من كوارث وماسي ومصائب بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ يتحمله ذلك العهد وعلى رأسه قاسم . كما أن النكبة التي أصابت الحزب الشيوعي العراقي وأثرت في مساره السياسي ، بعد انقلاب ٨ شباط يتحمله(قاسم) أولا ، والشيوعيون الذين وقفوا إلى جانبه ودافعوا عنه ثانياً .] ..

أنه يلخص خيبة كبيرة ، وإحباط شديد .. وتبدد أحلام لم يواجهها وحده . بل هي أزمة جيل عاصر التجربة وواجه كل تحدياتها .. وتحمل كل الامها . إنها صدمة عنيفة بالتأكيد تركت أثارها بعمق في نفوس العراقيين الذين كانوا حريصين على نجاح التجربة وازدهارها لذا فنحن نتطلع دائماً إلى قراءات جديدة لأرشيف الجمهورية الأولى .. بعيداً عن تدافع المشاعر والعواطف ...

أن ما تمخضت عنه عملية التغيير في ١٤ تموز ١٩٥٨ إنها ألغت الحياة المدنية في العراق ، وأسست لنظام عسكري فردي وديكتاتوري ، ألغى البرلمان والدستور وعطل الحياة النيابية .

لقد دخل العراق منذ ذلك العام بمرحلة العسكرتارية إذ شغل العسكر المناصب المهمة في الحكومة (وزارات ، هيئات ، مؤسسات) وحتى الفنية منها التي تحتاج إلى خبرة التكنوقراط ،كما حصل في مديريات السكك الحديد ، الموانئ ، الطيران ، معامل النسيج كان عبد الحميد الحصونه (قائد الفرقة الأولى) لا يتورع بالقول انه حاكم لسبعة الوية (محافظات) عراقية والأخرى لعبد الكريم قاسم . إذ خضعت لإشراف وإدارة القادة العسكريين ودشنت ١٤ تموز بداية لسلسلة من الانقلابات التي قادها العسكر بمنطق الدبابة ، والمدفع .. منها الناجحة أو الفاشلة .. والتي أدت بالنتيجة إلى الكارثة الحقيقية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ .

ولا تقل خطورة تلك الصراعات السياسية الدموية والتطاحن والاقتتال بين القوى السياسية وإراقة سيول من الدماء جراء هذه الصراعات التي خسر فيها الشعب العراقي ابرز مناضليه وقادته الوطنيين ، وأهم كفاءاته العلمية والفنية . وشردت وأبعدت الآلاف من ذوي الاختصاص في كل المجالات ..

وأن ما تحقق من إنجازات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . أنما تم الإجهاز عليه منذ أيام الجمهورية الأولى ومنها تشريعات الإصلاح الزراعي الاولى .. وبعلم وبقرار من عبد الكريم قاسم .

الذي لا يمكن اعفاؤه من مسؤولية فشل تجربته التي خطط لها وصنعها ونفذها مع زملائه من الضباط ..

وتتحمل كل القوى السياسية الأخرى كذلك تلك النتائج القاسية التي ألحقت الضرر بواقع العراق ومستقبله .. فهل يمكننا القول على وفق قراءة تلك الوثائق أن عبد المجيد جليل كان هو الأخر السبب الذي قاد قاسم إلى هذا المصير أم كان يعمل بإيحاء منه .. أم بإيحاء من جهة أجنبية . أم من الاثنين معاً ..؟ أسئلة كثيرة وملحة . ما تزال تحتفظ بجديتها .

هل أن قاسم كان من السذاجة والسطحية بحيث يستطيع جليل أن يمرر عليه كل تلك الأضاليل . بما يمتلكه من قدرة في الخداع والمناورة والتمويه .

من الصعب الجزم ، أو اختصار الإجابات .. وتلخيصها بإجابة واحدة .. لكن من المؤكد .. أن القوى المعادية لقاسم في الداخل والخارج كانت منظمة وأكثر ذكاءً منه ، وهو أي قاسم راهن على فرديته ونزعته العسكرية .. شكوكه بالمخلصين من حوله ، لذلك تمكنت هذه القوى منه بسهولة ، وقادته وقادت العراق إلى هذا المصير المهلك .

أن المنطق التاريخي والعقلي والسياسي السليم كان يفترض نقل العراق إلى بر الأمان بعد ١٤تموز ١٩٥٨ بإدارة مدنية تهيئ مستلزمات نجاح التجربة البرلمانية بمشاركة ديمقراطية واسعة للحكم يتيح العمل والتمثيل لكل القوى والأطراف السياسية .

كان من الممكن أن تجنب العراق الويلات والمصائب . وفي ضوء ما تقدم لابد من التنويه ، ولفت نظر القارئ إلى ان دراسة تلك التجربة وكشف كل ما فيها من سلبيات وأخطاء .. وتراجع ، لاتعني أبدا ... التشكيك بقاسم ونزاهته وعفته وانحيازه لصالح الفقراء .. وهي حقيقة مسلم بها تماماً . أنما بالضرورة فأن البحث العلمي يعني تقصي الوقائع بموضوعية .. دون انحياز ومجاملة فمن الإنصاف القول أن عبد الكريم قاسم قدم نموذجاً إنسانيا فريداً ومميزاً يطول الحديث فيه ، إلا أن جوانب كثيرة من شخصية عبد الكريم قاسم قادت إلى ظلم سياسي واقتصادي وثقافي .. يمكن تأشيره في العديد من الممارسات السلوكية له .. وتحولت السلطة كذلك في عهده إلى سلطة قاهرة . وأشاعت الخوف والملاحقات .. واستخدام القوة في عدة مناسبات ، منها في قمع المتظاهرين أو مواجهة مطالب الحركة القومية الكردية المشروعة . فضلاً عن مصادرة الحريات السياسية والشخصية ، وتأتي في مقدمتها حرية الصحافة . إذ أقدمت السلطات على إغلاق العديد من منابر الصحافة المحسوبة على التيار الديمقراطي أو اليساري . وفي مقدمتها جريدة (اتحاد الشعب) .. وقبل منع الأخيرة من الصدور ، كان قائد الفرقة الاولى ، (الحصونة) قد حظر توزيعها في (٧) ألوية من ألوية العراق .. الخاضعة لسيطرته . بمعنى أخر .. أن قائد الفرقة الاولى (العسكري) كان هو الحاكم الفعلي لنصف مساحة العراق ..

تكاد تكون الاستنتاجات التي توصل إليها البوتاني في بحثه ، هي الأكثر ملاءمة لتقييم تجربة الجمهورية الاولى . إذ يشير إلى أن (قاسم) تجنب إرساء نظامه على أسس دستورية وشرعية راسخة تعتمد التنظيم الحزبي الحر ، فأعتمد الأوضاع الاستثنائية والأحكام العرفية أساسا لإدارة البلاد ، لأنه كان يعتقد ، بل كان واثقاً بان إنهاء المرحلة الانتقالية بالاعتماد على إجراء انتخابات برلمانية حرة ستأتي حتما بنواب الشعب ويتولون التشريع ورسم سياسة الحكم ، ويؤدي ذلك بالتأكيد إلى سيادة القوى السياسية من الأحزاب الوطنية ذات النفوذ الواسع بين الجماهير (ص٢٣) .

وفي هذا الرأي إشارة واضحة إلى أن (قاسم) كانت تحركه عقدة (الحزب الشيوعي) .. وتأكد من خلال العديد من الإجراءات والقرارات . وفي مقدمتها رفض إجازة الحزب في العمل العلني .. لذا كان باعتقادنا .. بسبب هذا السلوك العدواني .. كان على الشيوعيين أن يتخذوا من هذا الاجراء التعسفي سبباً رئيساً ومشروعاً لبداية جديدة في العلاقة مع (قاسم) .. والوقوف موقفاً مستقلاً حازماً وواضحاً من سياسته .. لكن المؤسف أن قاسم ظل متمادياً في هذا النهج المعادي لأنه واثق تماماً أن الموقف من دعم وتعزيز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية .

وعدم التفريط بمنجزاتها كسياسة أنتهجها الحزب يعني بالنتيجة موقفاً داعماً له .. ولسياسته . وعدم التخلي عنه .

خلاصة القول أن كل ما قدمه عبد المجيد جليل من تقارير .. لم تشفع له أبدا حينما أجهز أنقلابيو ٨ شباط الأسود على العراق . فأقتيد لمواجهة علي صالح السعدي (أمين سر قيادة حزب البعث ونائب رئيس وزراء الانقلابيين) فحاول السعدي أن يتوصل إلى معرفة (الواشي) الذي أفشى سر محاولة الإطاحة ب(تموز) وأوصل المعلومة إلى مدير الأمن .. فكان لعبد المجيد القول المشهور وهو يخاطب السعدي : [لولا دوري في مديرية الأمن العامة لما تمكنتم من النجاح في (ثورتكم !!)] وحسب ما نقلته بعض الروايات فان السعدي لم يتورع من البصق بوجهه ، ويتركه طعماً للرصاص . فيلقى حتفه في ٩ شباط ١٩٦٣ . التراجيديا الاولى هذه دشنت تراجيديا أكثر بشاعة وإجراما وفواحش وفظائع داخل المجتمع العراقي منذ سقوط الجمهورية الاولى . ليتوزع الألم على كل الشرائح الاجتماعية ...

× هذا المقال يمثل وجهة نظر الكاتب وهي وجهة نظر ربما يختلف معها البعض الا انها تمثل دراسة جديدة للاسباب التي ادت الى الانقلاب على ثورة 14 تموز

ثقافة لم يتدرب عليها عبد الكريم قاسم .. أو يتعودها ..

وعبد المجيد جليل ليس من السذاجة كذلك .. أنه لا يدرك ردود فعل عبد الكريم قاسم لتقارير تتحدث بما يلي :

[علمنا بأن الشيوعيين أخذوا يرسلون رسلهم إلى القرى والمدن والأرياف ويفهمون الأهالي البسطاء هناك من سكان الصرائف والأكواخ على الأخص ، بأن علي بن أبي طالب (رض) شيوعي ، وقد أوصى بالشيوعية لان العلاقة متينة بين الشيعة والشيوعية] . (البوتاني ص ٨٢) .

أن تاريخ كتاب التقرير هو ١٩٥٩/٧/٢٣ ، أي بعد الأحداث الدموية التي وقعت في كركوك والموصل وبعض مدن العراق الاخرى . وإذا شعر جليل أن عبد الكريم قاسم بدأ يتحدث ملمحاً في خطاباته عن (الفوضويين) ودورهم في تلك الأحداث .

وفي الفقرة (٤) من التقرير نفسه يقول [تكلم احد الانكليز مع احد العراقيين في أوائل احتفالات ١٤ تموز قائلاً : أن أحداثا خطيرة متوقعة سوف تحدث في العراق ، ويظهر من الأحداث التي وقعت فعلا في كركوك ، وغيرها من المدن ، أن بعض الجماعات من الشيوعيين يخدمون مصالح الانكليز والأمريكان ، ولهم اتصالات سرية معهم للعمل على الإخلال بالأمن ، وإحداث البلبلة والتشويش لخدمة المصالح الاستعمارية]..

هكذا يخلط جليل الأوراق . ويدفع بالاتهامات المجانية ، فهو لايحتاج إلى دليل أو حجة قوية يوهم بها أعداءه ، وعليه البحث دون عناء عن (عمالات !!) أخرى ليسجل مأثرة جديدة ، تضاف إلى مأثره الكبرى في التزييف وتحريف الحقائق . دون عناء أو جهد .

وفي تقاريره عن إجازة الأحزاب ، يذكر أن أحاديث الناس حول جماعة داود الصائغ تشير بأنهم أطوع من اولئك للزعيم والحكومة ويستنتج بعض أولئك (المتحدثون) والمعلقون بأنه مادامت الحكومة تسعى لان يبقى زمام الأمور بيدها فأنه ليس من مصلحة البلاد في السنوات القلائل القادمة بأن يصار إلى أطلاق الحرية للشيوعيين أو غيرهم ، إلا انه لكي تستقر الأمور في البلاد حين إجازة الأحزاب فأن الحكومة سوف تسعى لان تكون الأحزاب تحت سيطرتها .

والشائع لدى الناس . كما يذكر جليل . بأنه من المرجح أن تعطى إجازة الحزب الشيوعي العراقي لداود الصائغ وجماعته لأنهم أكثر اتزاناً

وبذلك يتضح للقارئ أن عبد الجليل لم يتكهن بما سيكون عليه موقف عبد الكريم قاسم من الأحزاب وان لم يكن يعلم بذلك حقاً ، فهل يصح القول انه أوحى لقاسم ، بالإقدام على حرمان الحزب الشيوعي من العمل السياسي العلني .. أنا اشك في ذلك .. وأعتقد أن جليل استطاع قراءة عقل ونمط تفكير عبد الكريم قاسم جيداً، وهو ما مكنه كذلك من معرفة الاتجاهات السلوكية ، والاستجابات النفسية لهذه الشخصية ، وتوظيف ردود أفعاله السريعة بما يخدم أهداف ونوايا مدير الأمن .. إلا أنها في نهاية الأمر أدت إلى نتائج كارثية ، في اغلب القرارات التي اتخذها قاسم على صعيد العلاقة مع القوى السياسية .

أن دور عبد المجيد التحريضي لايتوقف عند حد معين .. فهو لايكتفي بالتوقع إن صح التعبير ، بل يقدم الحلول ، وهي على الأغلب تستهدف الحزب الشيوعي وتنظيماته ، بينما لا تتضمن تقاريره .. إلا أشارات عابرة وهامشية عن نشاط القوى السياسية الاخرى ، وعلى وجه الخصوص القوى القومية وحزب البعث . بما يوحي لعبد الكريم قاسم أن الخطر الذي يهدد نظامه آت من تعاظم دور الشيوعيين وامتدادهم الجماهيري . لذا فهو لايتردد حين يقول [ستتجه جماعة اتحاد الشعب الى ممارسة نشاطهم السري ، ولكن مثل ذلك سوف لايجعل الحكومة عاجزة عن مكافحة مثل هذا النشاط ص ١٤٤]. جليل يفترض أولا ثم يقرر و يتوقع !!

في تقرير أخر عن الموضوع ذاته ، يقول [أجمعت تعليقات الناس غير الشيوعيين . على أن منح الإجازة للحزب الشيوعي العراقي للسيد داود الصائغ، وعرقلة إجازة جماعة زكي خيري، بأنه عمل باهر قام به الزعيم، وإنها ضربة أستاذ ، جاءت بأصول ، بحيث استطاع سيادته أن يكسب ثقة جميع الأوساط . غير جماعة زكي خيري . في الداخل والخارج] . على وفق هذا النمط . كان يكتب جليل ..... وهي كتابات قررت مصير بلد ، لامذكرات شخصية ، أو تأملات ... أو خواطر .. سطرها عبد المجيد في خلوته أو أوقات فراغه ، أنها تقارير قادت العراق إلى البئر المظلم ..

أن أي مراقب سياسي حيادي ، عاصر تلك الحقبة .. لايستطيع تصديق روايات جليل عن بعض الشخصيات الوطنية المعروفة بنزاهتها وكفاءتها وعفتها .. هل يمكن لعاقل أن يفسر هذا الزيف من الادعاءات التي لحقت بالدكتور إبراهيم كبة :

يقول جليل [أهتم الرأي العام بإعفاء الدكتور إبراهيم كبة من منصبه اهتماماً كبيراً، واعتبره الكثيرون انه بداية للوقوف ضد الانتهازيين وناكري الجميل من الفوضويين، بينما فسره الأخرون انه جاء انقاذاً لمشروع الإصلاح الزراعي ...!!

ويذهب به التطاول إلى حد اتهام كبة باستغلال المنصب والعمل لصالح فئة معينة وسرقة أموال الدولة لمصالحه الخاصة والحزبية الضيقة ..] ويتوعد جليل وزراء آخرين بالإقالة مثلاً [أن الدكتورة نزيهة الدليمي لابد وان يأتيها الدور ، وقد تستقيل اليوم أو غداً ، أو يصدر الأمر بإعفائها] .

ليس هو صاحب القرار بالطبع ، بل هو متأكد تماماً .. أن يوم (الدليمي) لقريب . أو حتمي !! أما مستقبل الوزير (فيصل السامر) .. فيضع له احتمالات : ب(قد) يأتي الدور إلى الدكتور فيصل السامر ايضاً ولايكتفي جليل بإقالة إبراهيم كبة فحسب ، بل انه يلمح إلى أن كبة سيعتقل أو اعتقل فعلاً .. ص ٢٤٨ .

انه مطمئن إلى أن تقاريره هذه تجد القبول لدى قاسم .. أذا أحسنا الظن وابتعدنا عن الاحتمال بوجود لغة مشتركة جمعت الاثنين . في ظل أوضاع سياسة متغيرة ومضطربة .. وغياب وضوح الرؤية والمنهج .

أن الحقيقة المرّة والخطورة الأشد ، يكمنان في استسلام عبد الكريم قاسم لهذه التقارير والأخذ بها .. على الرغم من علمه التام بحجم الأكاذيب التي كانت تتضمنها .. أن هذا الموقف الغريب ، دفع بأجهزته الأمنية والاستخبارية إلى الذهاب بعيداً في التمادي في الإجراءات التعسفية والقمعية ، وانتهاك حقوق الإنسان العراقي .. سيما وان هذه الأجهزة وبدون استثناء لم تكن حريصة على مستقبل النظام .. أو موالية لقاسم ، بل في الأغلب معادية له ، وتعمل في السر والعلن من اجل زعزعة النظام وتقويضه ، وكانت عنصراً مهماً في الوقوف إلى جانب كل المحاولات التي أرادت الإطاحة به . وبعض من قادة هذه الأجهزة قريبون من دائرة قاسم ومحيطون به . وقد كشفت التحقيقات والمحاكمات أن عدداً من هؤلاء كان ظالعا بشكل وأخر في تلك المحاولات أو مساهماً بها ..

أن التاريخ سوف لاينصف جاسم العزاوي (سكرتير قاسم الشخصي، اونجيب الربيعي (الحاكم العسكري العام) ، والى حد ما احمد صالح العبيدي (رئيس أركان الجيش) وغيرهم من القادة العسكريين والأمنيين .. الذين تأمروا على قاسم وعملوا لإسقاطه ..... ولعل المفارقة الأصعب . أن قاسم كان يعلم ويراقب تحركات هؤلاء ..

أن (الزعيم) كما يبدو كان لايخشى هؤلاء .. بقدر ما كان يخشى محمد المحروق (معلم في الموصل) نشر قصيدة في جريدة (الشبيبة) مهداة إلى فرج الله الحلو (سكرتير الحزب الشيوعي اللبناني .. واعتقل واستشهد تحت وطأة التعذيب في السجون السورية أيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨) . وبناء على خطورة (المحروق) على الأمن نقل من الموصل إلى الديوانية ، حسب تقرير متصرفيه لواء الموصل الموجه إلى امن المدينة في ١٩٦١/١١/٧ .

محاولة تقديرية لجرد أسماء الضباط الأحرار في العراق

زعيم ركن احمد صالح العبدي

العقيد الركن فاضل مهداوي

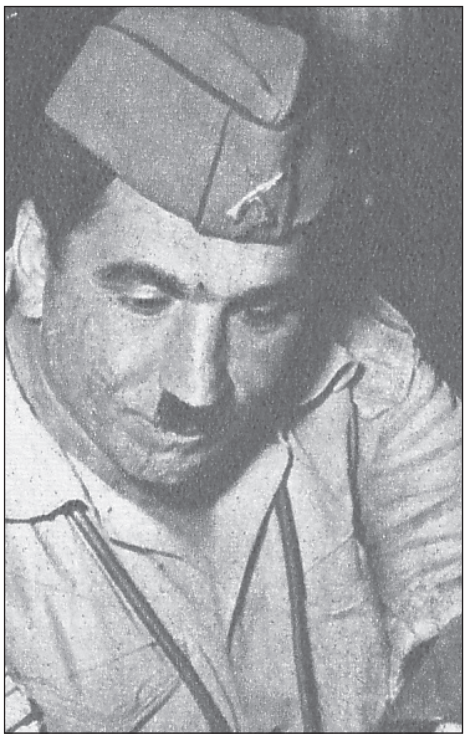
الرئيس الاول بهجت سعيد

من المعلوم انه من الصعوبة بمكان في ظروف العمل السري الشديد وتعدد مراكز الكتل المقترنان بعدم السماح بتدوين المعلومات عن الضباط المنتمين وبالتالي إنعدام المحاضر والقيود، من جهة ومن جهة أخرى أن طبيعة التنظيم الحلقي وتركيبة كتل الحركة، عوامل لا تسمح للمشاركين إلا بمعرفة من يعمل معهم في ذات الحلقة والقريبين منها وحسب. هذه الظروف الموضوعية ستعقد عملية معرفة العدد الإجمالي الدقيق للمنظوين في الحركة.

يضاف إلى ذلك أن المضمون الغامض لمصطلح (الضباط الأحرار) سيعقد من ذات الإشكالية. ففي البدء ما مضمون هذا المصطلح وعلى من أطلق ؟ هل على المنتمين ضمن قوام اللجنة العليا فقط أم يشمل كل الضباط المنتمين لمختلف الكتل؟ علماً بأن هناك كتل صغيرة لم تلعب أي دور لا في تهيئة ظروف التغيير ولا المساهمة فيه قدر كونها تجمعات هلامية مستاءة؟ كما هل يشمل هذا المصطلح الضباط المستقلين الذين دعموا الثورة منذ لحظاتها الأولى؟ ثم هناك كثير من الشخصيات العسكرية الديمقراطية والقومية أرتبطت بهذه الدرجة أو تلك بالحركة السياسية المعارضة لنهج الحكم الملكي، لكنها لم تنظوي تنظيمياً تحت أي من هذه الكتل، ترى هل نعتبرها من ضمن الضباط الأحرار؟ خاصة منهم من ساهم في تهيأت الظروف المادية والمعنوية لإنبعاث الاتجاه السياسي المعارض ضمن المؤسسة العسكرية ومن ثم ولادة حركة الضباط الأحرار لاحقاً؟ منهم مثلاً : عزيز عبد الهادي ومير حاج وجلال الأوقاتي وسليم الفخري وكذلك الضباط المنظوين في التيار الكردي، منهم مصطفى خوشناو وعزت عزيز وخير الله عبد الكريم ومحمد محمود القدسي، الذين إلتحقوا بحركة التحرر الكردية وتم إعدامهم بعد إنهيار جمهورية مهاباد، مما ولد حراكاً سياسياً بين الضباط الأكراد للتكتل لبلورة البعد الذاتي لحركة الضباط الأحرار وكانوا منتمين للحزب الديمقراطي الكردستاني.

كما أن هناك شخصيات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالحزب الشيوعي لم يورد الكثير منهم ضمن ما نُشر من أسماء الضباط الأحرار، منهم مثلاً ما ذكره ثابت حبيب العاني عندما قال: " وفي غضون ذلك برزت شخصيات عسكرية ديمقراطية وقومية على علاقات مباشرة وغير مباشرة بالحزب مثل الزعيم الطيار الركن جلال جعفر الأوقاتي والزعيم الركن محيي عبد الحميد والزعيم الركن ناظم الطبقجلي والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف والزعيم الركن داود الجنابي والزعيم الركن هاشم عبد الجبار والعقيد حسن عبود والعقيد عبد الرضا عبيد والمقدم الركن موسى إبراهيم والعقيد طه السلطان والعقيد سلمان الحصان والعقيد طه البامرني والعقيد فاضل المهداوي والعقيد الركن ماجد محمد أمين، والعقيد الركن كافي النبوي والزعيم الركن عبد الله سيد أحمد والعقيد جلال بالطة والرئيس الأول فاتح الجباري والرئيس رسول مجيد والمقدم لطيف حسن والمقدم عبد الغفور والمقدم إبراهيم الغزالي والرئيس الأول كاظم مرهون والمقدم عدنان الخيال والعقيد وصفي طاهر والمقدم غازي دخيل والعقيد عبد الباقي كاظم والعقيد الركن مجيد علي والمقدم محمد علي كاظم والمقدم جواد كاظم التعيسي والمقدم كاظم عبد الكريم والمقدم إبراهيم كاظم الموسوي والمقدم عمر الفاروق وغيرهم الكثيرون ... [٢]"، كذلك خزعل السعدي وخليل إبراهيم العلي وأحمد محسن العلي وعلي شريف وجبار خضير وحسن خضر وآخرين غيرهم نحاول تعقب أسمائهم لاحقاً. علماً أن بعض ما ذكر أعلاه وردت ضمن القوائم المنشورة.

أستخلص من ذلك أن هناك صعوبات جمة في تحديد الرقم الإجمالي للمنظوين في هذه الكتل، خاصة أن ما تم نشره كان يعبر عن مكونات بعض القوى وليس جميعها. إذ قدر البعض "... أن عدد الضباط الأحرار الذين إشتركوا إشتراكاً فعالاً في الحركات السرية القليلة لم يتجاوز ١٧٢ ضابطاً بحسب إحدى الروايات، أو ٣٠٠ بحسب رواية أخرى ويبدو أن التقدير الثاني لعدد الضباط وهو ٣٠٠، كان يشمل جميع الأفراد الذين كانوا يعملون في حركة الضباط الأحرار ونشاطاتهم، وأما التقدير الأول فكان يشير إلى عدد الضباط الذين كانوا يبدون نشاطاً فعالاً في الحركة...[٣]".

في الوقت ذاته يشير بطاطو إلى أنه: " في العام ١٩٥٧، لم يكن هنالك إلا ١٧٢ ضابطاً حراً (إستناداً لرأي محيي الدين عبد الحميد)، ووصل العدد عشية الثورة إلى ما يزيد قليلاً عن ٢٠٠ (إستناداً لرأي رجب عبد المجيد) أي أقل من ٥٪ من مجموع سلك الضباط [٤]". لكنني أقول أن عددهم يتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ ضابط وذلك عندما نضيف أسماء الضباط المنتمين للإتجاه الديمقراطي من جهة؛ وتلك التي ساهمت فعلاً ضمن كتلة إتحاد الجنود والضباط من جهة ثانية؛ وأولئك الذين تم إخراجهم من المؤسسة العسكرية لإعتبارات سياسية، قبيل ١٤ تموز من جهة ثالثة؛ وأخيراً أولئك الذين ساهموا عملياً يوم ١٤ تموز في ترجيح كفة الثورة وأجهضوا التحركات المناهضة رغم عدم إنتمائهم لأية كتلة.

لقد حدت الصعوبات الواقعية من متابعتنا لمعرفة كافة أسماء الذين أشتركوا في هذه الحركة ذات الطابع السري. وقد حاولنا البحث في عدة مصادر ومقارنة بعضها بالبعض الأخر من أربعة مصادر رئيسة وعدة مصادر ثانوية ذكرت بعض من هذه الأسماء في سياق عابر. في الوقت نفسه لا ندعي أن هذه الأسماء كاملة، بل هي ناقصة، خاصة وقد تعمدت بعض هذه المصادر في عدم نشر أسماء ذوي الاتجاهات الوطنية والقاسمية، وخاصة اليسارية. ونأمل تكملتها في الدراسات القادمة، ولربما ما يضيفه المعنيون بالأمر، بغية إرساء الحالة على قاعدة مادية صادقة وصحيحة، دون حذف أي أسم كان ومهما كانت صفته الفكرية وإنتماءه السياسي.

في البدء نورد أدناه اسماء الضباط الأحرار كما وردت في القائمة التي أعدها اللواء الركن خليل سعيد؛ ونقارنها بما اورده ليث الزبيدي؛ وحامد مقصود؛ وثابت حبيب العاني.

الإســم الملاحظات

١- إبراهيم إسماعيل (ك ه ٣)
٢- إبراهيم جاسم التكريتي
٣- إبراهيم عباس اللامي
٤- أحمد حسن البكر من كتلة المنصورية
٥- أحمد محمد ابو الجبن
٦- إسماعيل إبراهيم العارف
٧- إسماعيل تايه النعيمي
٨- إسماعيل حمودي الجنابي
٩- أكرم محمود
١٠- أنور عبد القادر
١١- بهجت سعيد
١٢- ثابت نعمان أحمد لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي
١٣- جاسم كاظم العزاوي
١٤- جاسم محمد الفرحان
١٥- جسام محمد الجبوري من كتلة المنصورية
١٦- جميل صبري البياتي
١٧- حازم حسن العلي(موصل)
١٨- حامد مقصود منسق كتلة اتحاد الجنود والضباط في الفرقة٣
١٩- حبيب شبيب إبراهيم
٢٠- حردان عبد الغفار التكريتي
٢١- حسن مصطفى النقيب من الكتلة الوسطية(البديلة)
٢٢- حميد إسماعيل السراج ورد بإسم عبد الحميد السراج لدى ليث الزبيدي
٢٣- حميد مجيد المولى
٢٤- خالد حسن فريد
٢٥- خالد مكي سعيد الهاشمي
٢٦- خضير محمد ورد بإسم الرئيس خضر محمد لدى ليث الزبيدي
٢٧- خليل أبراهيم حسن أعتقد المعنى هو خليل إبراهيم حسين
٢٨- خليل سعيد عبد الرحمن
٢٩- ذياب محمد العلكاوي
٣٠- راغب عبد الهادي السماوي لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي
٣١- رجب عبد المجيد
٣٢- رشاد سعيد كمال الدين
٣٣- رفعت الحاج سري
٣٤- زكريا طه (موصل)
٣٥- زهير البنا (ك ه ٣)
٣٦- سالم سلو (موصل)
٣٧- سامي مجيد
٣٨- سعيد صليبي كريم
٣٩- شاكر محمود سلام
٤٠- شاكر محمود شكري كان يترأس تنظيما صغيرا وظل بعيدا عن اللجنة العليا
٤١- شكيب الفضلي
٤٢- شمس الدين عبد الله
٤٣- صالح شلاب ربما شلال
٤٤- صالح عبد المجيد السامرائي وقف ضد الثورة يوم ١٤ تموز في الأردن
٤٥- صالح مهدي عماش
٤٦- صبحي عبد الحميد محمد
٤٧- صبيح علي غالب
٤٨- طاهر يحيى من كتلة المنصورية
٤٩- طه ياسين الدوري
٥٠- عادل جلال من كتلة المنصورية
٥١- عارف عبد الرزاق
٥٢- عبد الجواد حميد
٥٣- عبد الحافظ خزعل العباسي
٥٤- عبد الحافظ علوان التكريتي هو حافظ علوان مرافق الزعيم قاسم/المنصورية
٥٥- عبد الرحمن محمد عارف
٥٦- عبد الرزاق صالح العبيدي
٥٧- عبد الستار سبع العبوسي (الأسلحة) من إتحاد الجنود والضباط
٥٨- عبد الستار عبد الجبار الجنابي
٥٩- عبد الستار عبد اللطيف محمد
٦٠- عبد السلام محمد عارف من كتلة المنصورية
٦١- عبد العزيز أحمد شهاب
٦٢- عبد العزيز جاسم الحجية
٦٣- عبد العزيز عبد الله العقيلي تردد يوم الثورة من الإلتحاق بمنصبه.
٦٤- عبد الغفار عبد الكريم البياتي
٦٥- عبد الغني محمد سعيد الراوي
٦٦- عبد الكريم توفيق العزاوي
٦٧- عبد الكريم جهاد شلال
٦٨- عبد الكريم خالد الحاج وادي
٦٩- عبد الكريم رفعت (ك ه م)
٧٠- عبد الكريم عبد الرحمن الجدة من كتلة المنصورية
٧١- عبد الكريم عبد الوهاب مبارك
٧٢- عبد الكريم فرحان الزبيدي
٧٣- عبد الكريم قاسم
٧٤- عبد اللطيف جاسم الدراجي من كتلة المنصورية
٧٥- عبد الله سعيد
٧٦- عبد الله عبد اللطيف الحديثي(الأسلحة)
٧٧- عبد الله مجيد السيد محمد
٧٨- عبد الله مدحت العمري
٧٩- عبد المطلب موسى جبارة (ك ه م)
٨٠- عبد الهادي محمد المبارك
٨١- عبد الوهاب أمين صالح
٨٢- عبد الوهاب عبد الملك الشواف
٨٣- عدنان أحمد عبد الجليل
٨٤- عدنان محيي الدين الخيال
٨٥- عرفان عبد القادر وجدي
٨٦- علاء الدين كاظم الجنابي
٨٧- علي الخفاف (موصل)
٨٨- علي عبد العزيز العاملي من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة
٨٩- عمر محمد هزاع
٩٠- عيسى إسماعيل الشاوي
٩١- غازي غياث الدين عبد الجبار لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي
٩٢- فاروق صبري عبد القادر

٩٣- فاضل عباس المهداوي من كتلة المنصورية
٩٤- فاضل محمد علي
٩٥- فتاح سعيد الشالي من كتلة المنصورية
٩٦- فيصل شرهان العرس
٩٧- قاسم أمين الجنابي لم يورد إسمه لدى ليث الزبيدي، من كتلة المنصورية
٩٨- قاسم محمد العزاوي
٩٩- كامل إسماعيل (موصل)
١٠٠- ماجد محمد أمين
١٠١- مجيد حميد الجلبي(موصل)
١٠٢- محسن حسين الحبيب
١٠٣- محسن السيد هادي الرفيعي
١٠٤- محمد حسن شلاش
١٠٥- محمد حسين المهداوي
١٠٦- محمد خالد العبد الله
١٠٧- محمد سبع البياتي
١٠٨- محمد علي سعيد
١٠٩- محمد علي عبد الأمير السباهي
١١٠- محمد فرج الجاسم
١١١- محمد مجيد
١١٢- محمد ناصر الكسار
١١٣- محمود عبد الرزاق من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة
١١٤- محمود عزيز الحاج عبد الله (موصل)
١١٥- محيي الدين عبد الحميد أحمد
١١٦- مصطفى عبد الله (الاسلحة)
١١٧- مصطفى عزيز محمود
١١٨- منذر توفيق خورشيد الونداوي
١١٩- منذر سليم عبد الغفور
١٢٠- ناجي الحاج طالب
١٢١- ناظم كامل الطبقجلي
١٢٢- نجيب وفيق الربيعي
١٢٣- نعمان ماهر الكنعاني أحيل على التقاعد قبل الثورة
١٢٤- نهاد رشيد محمد
١٢٥- نهاد فخري
١٢٦- نوري صالح الراوي
١٢٧- هادي خماس
١٢٨- هاشم الدبوني (موصل)
١٢٩- وصفي طاهر محمد عارف[٥]

وعند مقارنة هذه الأسماء بالتي سبق وأن نشرها ليث الزبيدي في كتابه القيم، نجد أن هناك ٤٢ ضابطاً لم يذكرهم خليل سعيد في قائمته المنشورة أعلاه، وهم حسب تسلسل رتبهم كما وردت:

١- العقيد إسماعيل فياض.
٢- العقيد إسماعيل مصطفى.
٣- العقيد فاضل محسن الحكيم.
٤- المقدم محمود مسلط.
٥- المقدم طه صالح السلطان.
٦- الرئيس الأول عبد الجبار عبد الكريم. ذُكر في الموسوعة من كتلة المنصورية
٧- الرئيس الأول عبد المجيد السبع.
٨- الرئيس الأول مظهر محمد.
٩- الرئيس الأول عبد الكريم محمود.
١٠- الرئيس الأول سعيد مطر. من كتلة إتحاد الجنود والضباط،
١١- الرئيس الأول كاظم مرهون الفتلي. [٦]
١٢- الرئيس الأول إبراهيم حمودي غزال.
١٣- الرئيس الأول حسين علي العجيل.
١٤- الرئيس إبراهيم عبد الرحمن.
١٥- الرئيس عبد الله الشاوي.
١٦- الرئيس هاشم عبد الغفور الراوي.
١٧- الرئيس نعمة النعمة.
١٨- الرئيس عبد الستار الشيخلي.
١٩- الرئيس خماس العزاوي.
٢٠- الرئيس سامي خليل.
٢١- الرئيس طارق نجم الدين.
٢٢- الملازم الأول سعيد محمد علي.
٢٣- الملازم الأول حاتم حسن الياسين.
٢٤- الملازم الأول طارق ناجي.
٢٥- الملازم صالح مهدي.
٢٦- الملازم صلاح الدين بهجت.
٢٧- الملازم أحمد محسن.
٢٨- الملازم عزيز عباس.
٢٩- الملازم ناظم السعدي
٣٠- الملازم عبد المنعم الشيخلي.
٣١- الملازم عبد الله مصطفى .
٣٢- الملازم فاضل الساقي. من تكتل إتحاد الجنود والضباط والمنسق في اللواء ٢٠
٣٣- الملازم قاسم الجنابي. هو ليس الرئيس قاسم أمين الجنابي مرافق الزعيم قاسم
٣٤- الملازم محمد حسن شلش.
٣٥- الملازم فاضل عباس.
٣٦- الملازم عبد الكريم جاسم.
٣٧- الملازم شهاب أحمد .
٣٨- الملازم سالم حسين.
٣٩- الملازم عبد الكريم قاسم الخفاف.
٤٠- الملازم عبد الرزاق إبراهيم.
٤١- الملازم كنعان توفيق.
٤٢- الملازم محمد سيد خلف.[٧]

في الوقت نفسه أورد خليل سعيد ضمن قائمته أسماء ١٣ ضابطاً لم يوردهم ليث الزبيدي في كتابه وهم:

١- قاسم أمين الجنابي.
٢- ثابت نعمان أحمد.
٣- راغب عبد الهادي السماوي.
٤- سامي خليل.
٥- غازي غياث الدين عبد الجبار.
٦- مجيد حميد الجلبي (موصل).
٧- محمد حسين المهداوي.
٨- محمد علي عبد الأمير.
٩- محمد فرج الجاسم .
١٠- محمد ناصر الكسار.
١١- مصطفى عبد الله.
١٢- منذر توفيق خورشيد الونداوي.
١٣- نهاد رشيد محمد.[٨]

ويمكن لقائمة أسماء الضباط الأحرار أن تزداد عندما نضيف أسماء الضباط الذين كانوا ضمن صفوف تنظيمات أخرى وخاصةً المنتمون إلى اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط، حيث تم تجاهلهم في الكم الأغلب من الدراسات التي تمت خلال مرحلة الحكومات القومية (الجمهورية الثانية شباط ١٩٦٣- نيسان ٢٠٠٣)، التي أعقبت حكومة تموز/قاسم. وهنا نحاول تثبيت ما أمكننا من ذلك بعد تجميعها من مصادر مختلفة وأهمها ما ورد في كتاب الضابط حامد مصطفى مقصود الذي كان ذا مسؤولية حزبية في الفرقة الثالثة وكذلك ما نشره ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي السابق للحزب الشيوعي العراقي، والذي سبق أن ترأس لفترات متعددة قيادة التنظيم العسكري للحزب أو كان عضوا فيه؛ كذلك ما ذكره إبراهيم حسين الجبوري في موجز مذكراته التي نشرها جرجيس فتح الله. علماً إن الأسماء أدناه ليس بالضرورة أنهم جميعا إنتموا حزبياً إلى هذه الكتلة، كما أن بعض هذه الأسماء منشورة لدى خليل سعيد وليث الزبيدي. ومع ذلك سيبقى أكثر من٤٠٪ من الضباط الأحرار لم يورد أسماءهم في القوائم المنشورة لحد الآن.. لأن ما نشر هو في حدود ٣٠٠ ضابط من أصل ما يقارب ٥٠٠ عضو في الحركة من مختلف الكتل. لذا سنحاول ترتيبها حسب الحروف الأبجدية ولا نورد الأسماء التي سبق أن نشرت أعلاه :

الإســـم الملاحـــظات

١- إبراهيم كاظم الموسوي
٢- إبراهيم حسين الجبوري
٣- إبراهيم العزاوي
٤- إبراهيم الغزالي
٥- إبراهيم العلي
٦- إبراهيم إسماعيل
٧- احسان البياتي
٨- تحسين عبد الحليم
١٠- جبار خضير
١١- جمال لطيف
١٢- جوهر سلمان
١٣-جعفر غزال
١٤- جلال بالطة
١٥- جواد كاظم التعيس
١٦- جهاد الاطرقجي
١٧- حارث حسين فوزي
١٨-حسين خضر الدوري
١٩-حسن جاسم الوائلي
٢٠-حسن عارف
٢١-حسن عبود
٢٢-خليل أحمد العلي
٢٣-خليل حسون السعدي
٢٤-خليل العزاوي
٢٥-خيري جابر
٢٦-خزعل السعدي
٢٧-خالد عبد الرحمن ذكره عامر عبدالله بإعتباره أحد الضباط الأحرار في اللواء ١٩
٢٧- خ.ج.ع. هكذا ورد الإسم لدى حامد مقصود
٢٨- خالد صالح
٢٩- دحام عبد القادر
٣٠- داود الجنابي
٣١-- رشيد لفتة
٣٢- رشاد كمال الدين من كتلة المنصورية وذُكر في الموسوعة
٣٣- رشاد سعيد
٣٤- رشيد صالح
٣٥- رشيد صالح العزاوي
٣٦- رسول مجيد
٣٧- سمير القاضي
٣٨- سليم الفخري كان متقاعداً وأعيد للخدمة بعد تموز
٣٩- سعدي نجم
٤٠- سليم مجول
٤١- ساجد نوري من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة
٤٢-سلمان الحصان
٤٣- سليم مسلم
٤٤- سالم الفارس
٤٥- شاكر الشراك
٤٦- شري حسين
٤٧- شاكر العزاوي
٤٨- شهاب أحمد
٤٩- صالح الدريعي
٥٠- صالح الزهيري
٥١- صالح بيداوي
٥٢- صالح مهدي
٥٣- صفاء جواد
٥٤- طه الشيخ أحمد كان متقاعداً وعمل مع كتل حركة الضباط الأحرار
٥٥- طه سلمان
٥٦- طه الدوري
٥٧- عايد كاطع العوادي
٥٨- عباس مسلم
٥٩- عباس مظلوم
٦٠- عبد الأمير عليوي
٦١- عبد الأمير علوان
٦٢- عبد الباقي كاظم
٦٣- عبد الجواد حامد
٥٤- عبد الجبار كامل
٦٥- عبد الرزاق غصيبة
٦٦- عبد الرزاق سعد الله
٦٧- عبد الملك عبود
٦٨- عبد الله الحديثي
٦٩- عبد الإله صادق
٧٠- عبد الله السيد أحمد
٧١- عبد المجيد جليل من تكتل المنصورية
٧٢- عبد الملك عبود
٧٣- عبد الستار العبوسي
٧٤- عبد الستار السراج
٧٥- عبد الرضا عبيد
٧٦- عبد المطلب موسى
٧٧- عبد العزيز برهان
٧٨- عبد الكريم رفعت
٧٩- عيسى رحومي من كتلة المنصورية ذُكر في الموسوعة
٩٠- عطشان الإيزيرجاوي كان متقاعداً ويشرف حزبياً على كتلة إتحاد الجنود والضباط
٨١- المقدم علي هكذا أورده مقصود وربما المعني به علي العامل
٨٢- علي شريف
٨٣- علي خالد
٨٤- عمر الفاروق
٨٥- غازي الدخيل
٨٦- غانم سعيد السماك ذكره مقصود بإعتباره من الضباط القوميين
٨٧- غضبان السعد كان متقاعد وأعيد للخدمة بعد تموز
٨٨- فاضل البياتي. أحيل على التقاعد قبيل الثورة وأعيد للخدمة بعد الثورة
٨٩- فاضل محمد علي
٩٠- فاتح الجباري
٩١-فخري عبد الكريم
٩٢- فريد ضياء محمود
٩٣- قحطان خليل زكي
٩٤- قحطان محمد نوري
٩٥- كاظم عبد الكريم
٩٦- كاظم الربيعي
٩٧- كامل حسن
٩٨- كامل الشماع
٩٩- كامل مصطفى حمودي
١٠٠- كامل محسن
١٠١- كامل حسن
١٠٢- كافي النبوي
١٠٣- كمال مجيد الملا
١٠٤- كنعان رفيق
١٠٥- لطفي شفيق
١٠٦- مبدر سلمان الويس ذكره مقصود بإعتباره من الضباط قوميين
١٠٧- مثنى الراوي
١٠٨- محمد مجيد بحر
١٠٩- محمد عبد الغفور
١١٠- محمد جواد العسلي
١١١- محمد علي كاظم
١١٢- مجيد علي
١١٣- موسى إبراهيم
١١٤- مهدي حميد كان متقاعداً وأعيد للخدمة بعد تموز
١١٥- مهدي الصالحي
١١٦- مثنى الراوي
١١٧- ناظم السعدي
١١٨- نوري ناصر
١١٩- نوري الونة
١٢٠- نوح علي الربيعي
١٢١- هاشم تحافي
١٢٢- هاشم عبد الجبار
١٢٣- يحيى فالح
١٢٤- يوسف النقيب[٩]

كما يورد مؤلف موسوعة ١٤ تموز،(الجزء السادس) بصورة متفرقة، الكثير من الاسماء التي لم تذكرها المصادر السابقة وجميعهم من كتلة المنصورية منهم:

١- حسين صادق
٢- خالد علي
٣- داود عبد الجبار
٤- رشيد شاكر
٥- طارق عباس حلمي
٦- عارف يحيى الحافظ
٧- عبد الرحمن عبد الستار
٨- عبد الفتاح المراياتي
٩- عبد الوهاب ياسين
١٠- عبد الرزاق محمد سعيد
١١- عبد الوهاب ياسين
١٢- كاظم مرهون الكريطي
١٣- محمود فرج
١٤- هادي الراوي
١٥- يونس الدوري

٣١٠ المجموع الكلي للذين أستطعت حصر أسمائهم والرقم قابل للزيادة.

× الدراسة تمثل أحد ملاحق الكتاب الجديد للكاتب الدكتور عقيل الناصري بعنوان: عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية، 1914-1958

الرئيس مهدي الصالحي

العقيد وصفي طاهر

رجال ثورة 14 تموز

فريق ركن نجيب الربيعي

العقيد الركن فاضل مهداوي

زعيم ركن احمد صالح العبدي

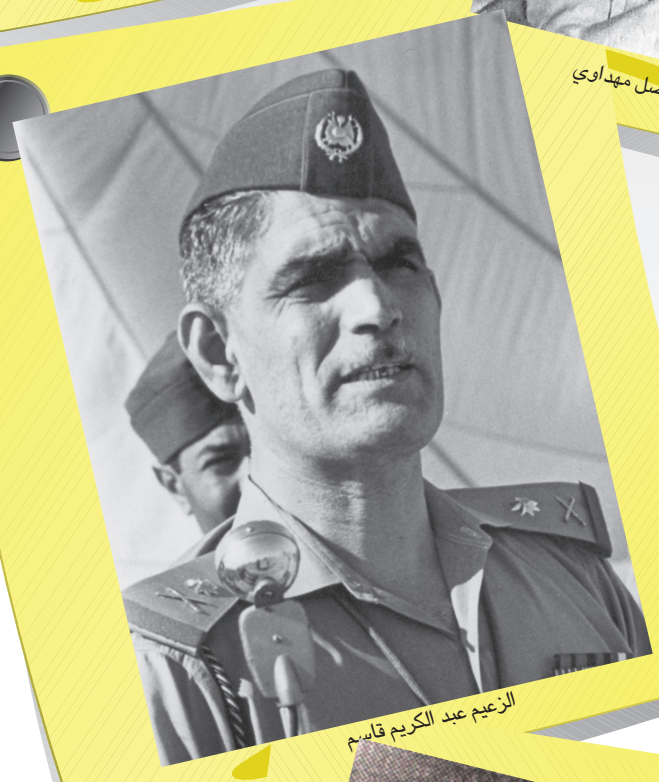
الزعيم عبد الكريم قاسم

الرئيس مهدي الصالحي

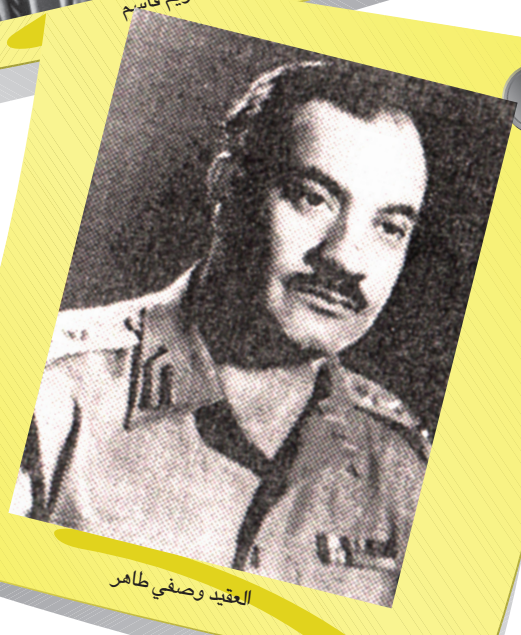
العقيد وصفي طاهر

الرئيس الاول بهجت سعيد

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم

التحرير : علي حسين
التصميم : نصير سليم التصحيح اللغوي : يونس الخطيب

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون